## الملخص باللغة العربية

**ملخص بحث بعنوان:** مقتضى العطف وفلسفته في الدرس النحوي" دراسة في أثره وتطبيقاته"

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن ولاه، أما بعد، ،

فقد كانت قواعد العطف وضوابطه العامة ومقتضياته اللازمة ذات أثر واضح في الدرس النحوي، لاسيما مسائل الخلاف في كثير من أبواب النحو المختلفة ؛ لذا صح أن يُطلق عليها مصطلح فلسفة، فأحصى البحث مقتضيات العطف، وبيَّنها، وتتبع أثرها في الدرس النحوي، مع توضيح خلاف النحويين في إقرار بعضها، وكان من نتائج هذه الدراسة:

أ- أنه كان لفلسفة العطف أثر بالغ في التأويل النحوي في الأبواب المختلفة، وقد أكد البحث أنه لم تكن تأويلات النحويين لبعض النصوص اعتباطًا.

ب- لم تكن المقتضيات التسع محل اتفاق بين النحويين، بل اختلفوا في إقرار بعضها.

ج- أنه كان لهذه الفلسفة أثر واضح في تضعيف بعض آراء النحويين، واختياراتهم.

د – استدل النحويون بلازم العطف على صحة مذاهبهم، وفي نقد وتضعيف آراء المخالف، كما كانت معضدة لاستشهاد بعضهم ببعض الشواهد الشعرية.

**الكلمات المفتاحية**: العطف ، فلسفة ، مقتضى، أثر .

## الملخص باللغة الإنجليزية

Thank goodness, prayer and peace for our Adnan prophet,
and for His God and His Blessed Companion, either after
The rules of kindness and its general controls had a clear impact on the grammatical lesson, whether in rulings, reasoning, weighting, or choosing from issues of disagreement in many different sections of grammar
So I called it the term philosophy, so I counted these philosophies, explained them, traced their impact in the grammar lesson, and divided the research according to these philosophies, So he came in nine demands, each one of which is specific to a statement of one of these philosophies, while showing its impact in the different sections of grammar, preceded by the preface of its title: (The Philosophy of Kindness and Measurement) In it, she explained the meaning of kindness, linguistically and idiomatically, and the relationship of the philosophy of kindness to analogy:
A - That the philosophies of kindness had a profound effect on the grammatical interpretation of the various chapters.
B - The nine philosophies were not in agreement among the grammarians, but rather they differed in approving some of them.
C - That these philosophies had a clear impact on weakening some of the grammarians' opinions and choices.
And the last thing they said is, thank God, God.

المقدمة

الحمد لله ذي الجلال والإكرام، والصلاة والسلام على نبينا محمد خير الأنام، وعلى آله وصحبه الأئمة الكرام، أما بعد،

فإنَّ العطف إذا أُطلِق أُريد به العطف بالحروف، ولما كانت الواو هي أم الباب ، قعَّد النحويون لها قواعد قلَّما يخرج عنها حرف من أخواتها.

وقد كانت قواعد العطف وضوابطه العامة محل نظر من النحويين، اتفقوا في إقرار أكثرها ، واختلفوا في القليل منها، وكان لها أثر واضح في الدرس النحوي، لاسيما مسائل الخلاف في كثير من أبواب النحو المختلفة.

فهل كان سبب وضع علم النحو إلا لحن القارئ في آية قرآنية بسبب غفلته عن قواعد العطف، حتى قال مستمعه كلمة الكفر: "إن يكن الله برئ من رسوله، فأنا أبرأ منه"[١]، وما ذلك إلا أنه حكَم بقانون العطف على ما سمع من جر قوله:"ورسوله"[٢]، وأي عاقبة أعظم خطرًا من عاقبة الخطأ في أمور الدين!

ولما كان النحو وسيلة أهل العلوم العربية والشرعية إلى استنباط الأحكام، وجدنا أثر هذه الفلسفة قد تعدَّى إلى علوم كثيرة، فما تجد علمًا من هذه العلوم إلا ولقواعد العطف العامة أثر واضح فيه ، فأهل الكلام حين يختلفون في حقيقة الإيمان، يستدل مَن يذهب إلى أن العمل غير داخل في الإيمان بدلالة العطف في قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾ البقرة: ٢٥، يقول الفخر الرازي:"هذه الآية تدل على أن الأعمال غير داخلة في مُسمَّى الإيمان؛ لأنه لمَّا ذكر الإيمان ثم عطف عليه العمل الصالح، وجب التغاير"[٣].

وجمهور اللغويين يذهبون إلى أن القوم اسمٌ يقع على الرجال، ولا يقع على النساء[٤] بدليل العطف، وهو قوله: ﴿ وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ ﴾ {الحجرات: ١١}؛ لأن المعطوف غير المعطوف عليه.

ولمَّا كان لقواعد العطف العامة ومقتضياته الخاصة أثرها المتعدي في أبواب النحو المختلفة، صحَّ أن يُطلَق عليها مصطلح "فلسفة"، فأحصيتها، وبيَّنتها، وتتبَّعت أثرها في الدرس النحوي، فجاء البحث بعنوان: " مقتضى العطف وفلسفته في الدرس النحوي" دراسة في أثره وتطبيقاته.

---

(١) نزهة الألباء في طبقات الأدباء (ص: ١٩).

(٢) من قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ التوبة: ٣.

(٣) مفاتيح الغيب (٢/ ٣٥٧).

(٤) ينظر: العين٥/ ٢٣١، وتهذيب اللغة ٩/ ٢٦٦، والصحاح٥/ ٢٠١٦، ومجمل اللغة ص ٧٣٨.

واشتمل البحث على مقدمة، وتمهيد، وستة مباحث، وخاتمة، ثم قائمة بالمصادر والمراجع. وتفصيل الخطة على النحو الآتي:

**المقدمة** – بينت فيها المقصود من الموضوع، وعلاقته بالدراسات السابقة، مع توضيح منهج البحث وخطته.

**التمهيد** - بعنوان (**العطف وقياسه على التثنية**)، تحدثت فيه عن تعريف العطف لغة واصطلاحًا، وقياس العطف على التثنية.

**المبحث الأول- ما يقتضيه العطف من جهة العامل، وفيه مطلبان**:

**المطلب الأول** – "**المعطوف يشارك المعطوف عليه في معنى العامل**".

**المطلب الثاني** - "**صلاحية المعطوف أو ما في معناه لمباشرة العامل**".

**المبحث الثاني- ما يقتضيه العطف من جهة اللفظ، وفيه مطلب بعنوان**: "**المعطوف يوافق المعطوف عليه في النوع(الاسميةوالفعلية)**.

**المبحث الثالث- ما يقتضيه العطف من جهة المعنى، وفيه مطلب بعنوان**:" **العطف يقتضي المغايرة**".

**المبحث الرابع - ما يقتضيه العطف من جهة الحكم، وفيه ثلاثة مطالب**:

**المطلب الأول** - "**المعطوف يتبع المعطوف عليه في الإعراب**".

**المطلب الثاني** - " **المعطوف في حكم المعطوف عليه**".

**المطلب الثالث** - " **لزوم المطابقة في كل ضمير يرجع إلى المتعاطفين معاً**".

**المبحث الخامس - ما يقتضيه العطف من جهة الزمن، وفيه مطلب بعنوان**:

"**عطف الفعل على الفعل يقتضي الاتحاد بينهما في الزمن**".

**المبحث السادس – ما يقتضيه العطف من التسويغ. وفيه مطلب بعنوان**:"**المسائل التي سوغ العطف جوازها**.

**الخاتمة :** ذكرت فيها النتائج التي توصلت إليها.

**وقد اتبعت في هذه الدراسة المنهج الوصفي**.

**الدراسات السابقة**:

هناك بعض الأبحاث التي تناولت حروف العطف، واستعمالاتها في العربية، وبيان أحكامها التفصيلية، مثل:

١- اختلاف أراء النحويين حول معاني حروف العطف ودلالتها ، بحث للدكتورة / آمال سيد علي إبراهيم – جامعة بيشة، المملكة العربية السعودية، نشر المجلة الالكترونية الشاملة متعددة التخصصات – العدد الخامس عشر ٢٠١٩/٨م .

٢-حروف العطف ووظائفها النحوية والدلالية دراسة تطبيقية في الربع الأول من القرآن الكريم– رسالة ماجستير للباحثة/عطا المنان عبد الله محمد، جامعة أم درمان– كلية اللغة العربية١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

لكني لم أجد أحدًا درس مقتضيات العطف وأثرها في حدود التخصص الدقيق(اللغويات)، لكن هناك بعض الدراسات الفقهية والأصولية، مثل:

١– العطف وأثره في الأحكام الشرعية"دراسة نظرية تأصيلية تطبيقية" ، رسالة ماجستير للباحث/ نعيم هدهود حسين موسى، كلية الشريعة والقانون – الجامعة الإسلامية بغزة.

٢ – بحث بعنوان: "أثر حروف العطف في الفقه الإسلامي"، لماهر أحمد محمد عامر، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا – جامعة الأزهر– فرع طنطا ، العدد التاسع١٩٩٨م.

## التمهيد

## العطف وقياسه على التثنية

### أولًا- تعريف العطف:

**العطف في اللغة**: يأتي بمعنى الميل، والانصراف، والإشفاق، ففي العين:

"عَطَفْتُ الشيءَ: أَمَلْتُه، وانعطف الشيء انعاج، وعَطَفْتُ عليه: انصرفت"[١].

ويقول الجوهري:" عَطَفْتُ، أي: مِلتُ، وعَطَفْتُ العودَ فانْعَطَفَ، وعَطَفْتُ الوسادةَ: ثنيتها، وعَطَفْتُ عليه، أي: أشفقت"[٢].

ويقول ابن فارس: "العين والطاء والفاء أصل واحد صحيح يدل على انثناء وعياج[٣]"[٤].

**العطف في اصطلاح النحويين**:

**عرف النحويون عطف النسق بعدة تعريفات، يجمعها ما يأتي**:

**الأول**- الجمعُ بين الشَّيئين أو الأشياء في الإعراب والمعنى، أو الإعراب دون المعنى، وهو تعريف ابن الصائغ [٥].

**الثاني**- التّابعُ المتوسّط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف ، أو هو المجعول تابعًا بأحد حروفه، أو هو تابع بأحد الحروف[٦] ، أو التابعُ لِمَا قبلَه المشاركُ له في إعرابِه بواسطِة أحدِ الحروفِ العشرة[٧].

**الثالث** – الاتباع الذي بواسطة الحروف، قاله ابن الفرخان[٨].

**تعقيب** :

أرى أن هذه التعريفات السابقة عليها بعض الملحوظات:

ـ أما التعريف الأول، فهو تعريف دقيق للمصدر، أي: العطف، ومع أنه جمع بين الأثر اللفظي والمعنوي للعطف، لكنه لم يقيده بحروف مخصوصة؛ ليخرج عطف البيان.

---

(١) العين باب العين والطّاء والفاء معهما – مادة (ع ط ف) (٢/ ١٧).

(٢) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية مادة ( ع ط ف) (٤/ ١٤٠٥).

(٣) أصله: عواج بالواو، فأبدلت الواو ياء، وهو مصدر عجت أَعْوَج: إذا عطفت. «جمهرة اللغة» (١/ ٤٨٦).

(٤) مقاييس اللغة [باب العين والطاء وما يثلثهما] مادة ع ط ف (٤/ ٣٥١)

(٥) اللمحة في شرح الملحة (٢/ ٦٨٩).

(٦) ينظر: اللمحة(٢/ ٦٨٩)، والارتشاف (٤/ ١٩٧٥)، وشرح كتاب الحدود للفاكهي ص ٢٧٢.

(٧) الحدود في علم النحو للأبذي (ص: ٤٧٠).

(٨) المستوفى في النحو (٢/ ٢٣).

ـ أما الثاني فهو تعريف للمعطوف، كأن المصدر بمعنى المفعول، ومع أنه قد ذُكِرَ فيه الأثر اللفظي، لكنه لم يُذكر فيه الأثر المعنوي.

ـ أماالثالث فمع دقته ووجازته إلا أنه لم يتعرض للأثر المعنوي للعطف.

والأولى أن يقال في تعريفه: "الاتباع اللفظي والمعنوي أو اللفظي فقط لمعمول عامل مُتقدم بواسطة حرف مخصوص".

**الجامع بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي**: لعل الجامع بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي للعطف هو الميل، فإنه لما مال المعطوف على المعطوف عليه ناله شيء من أحكامه؛ لأجل هذه المشابة اللفظية أو المعنوية، يقول العكبري:"العطف ليّ الشيء والالتفات إليه، يقال: عطفت العود، إذا ثنيته، وعطفت على الفارس: التفت إليه ، وهو بهذا المعنى في النحو؛ لأن الثاني ملويّ على الأول، ومثنيّ إليه ، ولذلك قدرت التثنية بالعطف، والعطف بالتثنية"[١].

**قياس العطف على التثنية**:

تقوم فلسفة العطف وقواعده العامة على أن العطف نظيرُ التثنية، فهو مقيس عند النحويين على التثنية، فكثيرًا مايقولون: "العطف نظيرُ التثنية"، يقول ابن جني:"والعطف نظير التثنية؛ وهو مؤذن بالتماثل والتشابه"[٢]، وهذا من حمل الأصل على الفرع؛ لأن العطف أصل التثنية[٣]، يقول يقول ابن السراج:"ألا ترى أن معنى قولك: قامَ الزيدانِ، إنما هو: قامَ زيدٌ وزيدٌ، فلما كان العاملان مشتركين في الاسم ثُنِّيا، ولو اختلفا لم يصلح فيهما إلا الواو, فكنت تقول: قامَ زيدٌ وعمرٌو, فالواو نظير التثنية، وإنما تدخل إذا لم تكن التثنية"[٤].

وكان لهذا القياس أثر بالغ في الترجيح والاختيار عند النحويين ، ومن ذلك:

- أن البصريين يذهبون إلى أن الواو لا تفيد سوى الجمع دون ترتيب؛لأن العطف بالواو نظير التثنية، والتثنية لا تفيد سوى الاجتماع[٥].

- اعتلَّ من منع العطف على المحذوف في الصلة والتأكيد، كقولك: الذي نفسه قائم زيد والذي وعمرو قائمان زيد، بأن العطف نظير التثنية، فلا يصح في حقيقة المعنى حتى يُوجد اثنان، ولا تجوز التثنية هنا؛ إذ أحدهما مقدر والآخر محقق[٦].

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٤١٦).

(٢) الخصائص (٣/ ٣٢٣).

(٣) الأصول في النحو (٢/ ٦٤).

(٤) الاقتراح في أصول النحو ط القلم (ص: ٢٠٣).

(٥) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٤١٨)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٧).

(٦) المقاصد الشافية (١/ ٥٢٦).

- أن البصريين لم يجوزوا العطف بالرفع على اسم "إنَّ" إلا بعد تمام الخبر، فلا يجوز أن تقول: إنَّ زيدًا وعمرٌو منطلقان؛لأن العطف نظير التثنية، يقول ابن السراج:" وينبغي أن تعلم أنه ليس لك أن تعطف على الموضع الذي فيه حرف عامل إلا بعد تمام الكلام، من قبل أن العطف نظير التثنية والجمع، ...، فلما لم يكن يجوز أن يجتمع في التثنية الرفع والنصب، ولا الرفع والخفض، ولا أن يعمل في المثنى عاملان، كذلك لم يجز في المعطوف والمعطوف عليه"[1].

(1) الأصول في النحو (٢/ ٦٤).

## المبحث الأول

## ما يقتضيه العطف من جهة العامل

### المطلب الأول

### "المعطوف يشارك المعطوف عليه في معنى العامل".

الأصل أن الواو تجمع بين المعطوف والمعطوف عليه في المعنى، سواء أعطفت اسمًا على اسم ، أم فعلًا على آخر، أم جملة على مثلها، تقول: جاءني زيد وعمرو، وزيد يقوم ويقعد، وبكر قاعد وأخوه قائم، وأقام بشر وسافر خالد، فتجمع بين الرجلين في المجيء، وبين الفعلين في إسنادهما إلى زيد، وبين مضموني الجملتين في الحصول، وكذلك الحال في الإثبات والنفي ، بل يلزم تكرار النافي في مثل قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ﴿١٩﴾ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ﴿٢٠﴾ وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ ﴿٢١﴾ وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ﴾[1] ، ويشترك معها في ذلك الفاء و"ثمَّ" و"حتى"؛لأن عطف اللفظ على اللفظ يقتضي تشريكه معه في معناه المختص به، أو في عامله المختص به، قال ابن الحاجب:"والمعطوف في حكم المعطوف عليه في المعنى واللفظ، فيشترط في المعطوف أن يكون مشاركًا للمعطوف عليه في المعنى الذي عطف عليه بالنظر إليه"[2]، ويقول ابن عصفور:"وجميع حروف العطف يشترك ما بعدها مع ما قبلها في العامل، إذا عطفت مفردًا على مفرد"[3].

### أثر هذه الفلسفة:

### أولًا – أثرها في الاختيار والترجيح:

- أن النحويين اتفقوا على جواز العطف فيما كان المعطوف متفقًا مع المعطوف عليه في الحال، فيصح العطف في قولك: مات زيد وعمرو؛ لأنّ الموت يصحّ منهما، ولا يصح : مات زيد والشّمس؛ لأنّ الشمس لا يصحّ موتها[4].
- أنهم قرروا أنه لا يجوز العطف على فاعل فعل التعجب؛ لاستحالة المعنى[5].

---

(1) فاطر: ١٩ : ٢٢.

(2) أمالي ابن الحاجب (٢/ ٥١٧).

(3) شرح الجمل (٢٥٢/١).

(4) البديع في علم العربية (١/ ٣٧٥).

(5) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٢٠٢).

❖ أنهم ضعفوا مذهب الكسائي في إجازته أن يكون قوله "والصابئون" في قوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ ﴾ {المائدة: ٦٩} معطوفًا على المضمر في " هادوا" بأن العطف عليه يقتضي أن الصابئين تهودوا، وليس الأمر كذلك، بل هو محال[١].

**ثانياً – أثرها في التأويل النحوي**:

❖ أنها ألجأت العلماء إلى التأويل فيما لا يدخل فيه المعطوف في معنى المعطوف عليه، أو فيما لا يجوز فيه تسلط العامل على المعطوف، كما في قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ ﴾[٢]، فقد عطف "الإيمان" على "الدار" في الظاهر لا في المعنى؛ لأن الإيمان ليس بمكان يتبوأ، ولهذا أوَّلوه بثلاث طرق:

**الأولى** – أن ما جاء من هذا النوع محمول على إضمار فعل مناسب؛ لتعذر عطفه على ما قبله، فيصير من باب عطف الجمل، فيكون التقدير في الآية السابقة: وآثروا الإيمان، أو واعتقدوا الإيمان، أو وأخلصوا الإيمان[٣]، وقد اعتمد كثير من النحويين ذلك في تخريج الشواهد الشعرية[٤]؛ لدلالة المعنى والسياق على المحذوف ، قال السيرافي:" كقول لبيد:

فَعَلَا فُرُوعُ الأيْهَقَانِ وَأَطْفَلَتْ ... بالْجَلْهَتَيْنِ ظِباؤها ونَعَامُها [٥]

والنعام لا تطفل وإنما تبيض، فكأنه قال: وباضت نعامها، وقال آخر:

عَلَفْتُهَا تِبْنًا وماءً باردًا ... حتى شتتْ همَّالةً عيْنَاهَا [٦]

والماء البارد لا يعلف، ولكنه قد دل العلف على السقي، فكأنه قال: وسقيتها ماءً باردًا، وقال آخر:

وَرَأَيْتِ زَوْجَكِ فِي الْوَغَى ... مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمْحَا [٧]

---

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (١/ ٢٧٦) والبحر المحيط (٤/ ٣٢٥).

(٢) الحشر: ٩.

(٣) ينظر: الوسيط في التفسير للواحدي (٤/ ٢٧٣)، ومفاتيح الغيب للرازي(٢٩/ ٥٠٨)، وشرح ابن الناظم ص ٣٨٩، ومغني اللبيب ص ٣٢٧، وحاشية الصبان٢/٢٠٥، ووارتشاف الضرب٣/ ٤٨٩.

(٤) ينظر:الإيضاح العضدي للفارسي ص ١٩٥، والخصائص٢/٤٣٣، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٥٠١، وشرح المفصل لابن يعيش ١/٤٤٢، وارتشاف الضرب ٣/١٤٩، وتوضيح المقاصد٢/١٠٣٠، وشرح الأشموني١/٥٠١، وهمع الهوامع٣/١٨٩.

(٥) من الكامل. للبيد بن ربيعة "في ديوانه ص ١٦٤، وشرح المعلقات السبع للزوزني (١٧٣).

اللغة: الأيهقان، بفتح الهاء وضمها:الجرجير البري.أطفلت: صارت ذوات أطفال. الجلهتان: جانبا الوادي.

(٦) من الرجز بلا نسبة في المقاصد النحوية (٣/ ١٠٨١)، وشرح أبيات المغني (٧/ ٣٢٣).

(٧)البيت: من مجزوء الكامل ، لعبد الله بن الزبعرى في(ديوانه)جمع د/يحيى الجبوري ص ٣٢.

فالرمح لا يتقلد، ولكن يضمر له ما يناسبه، فكأنه قال : مُتقلدًا سيفًا و حاملًا رُمْحا"[١].

وجعل ابن مالك إضمار الفعل جائزًا إذا كان العامل لا يعمل فيما بعد الواو، ولكن يصح أن تكون الواو بمعنى "مع" كالآية السابقة, وواجبًا إذا كان العامل لا يعمل فيما بعدها، ولا يصح أن تكون الواو بمعنى "مع" كما في الشواهد الشعرية السابقة، في قوله:" فإن كان الفعل غير صالح للعمل فيما بعد الواو ولم تصلح "مع" في موضعها تعيَّن إضمار فعل صالح للعمل"[٢].

**الطريقة الثانية** – أن يكون العامل قد ضُمِّن معنًى يتسلط به على المتعاطفين، ويكون العطف باق على أصله في عطف المفردات، ففي الآية السابقة ضمن "تبوؤا" معنى "لزموا"، واللزوم قدر مشترك في الدار والإيمان[٣].

**الطريقة الثالثة** – أن يلجئوا إلى المجاز، فيقولون في الآية: لما كان الإيمان قد شملهم، صار الإيمان كالمكان الذي يقيمون فيه، فيكون ذلك جمعًا بين الحقيقة والمجاز، أو أنه سمَّى المدينة بالإيمان؛ لأن فيها ظهر الإيمان وقوي، فيكون من عطف الشيء على مرادفه؛لأن فيه معنى خفيًّا ليس في المعطوف عليه[٤].

❖ وهناك طريقة رابعة لاتكون إلا في المخفوض ، وهو أن يكون معطوفًا لفظًا لا معنًى، وهو ما يُسمَّى بالعطف على الجوار كما فعل ناظر الجيش في توجيه القراءة المتواترة: وأرجلِكم" بالخفض[٥]، فقد قال:"ويقرأ بالجر وهو مشهور – أيضًا– كشهرة النصب، وفيه وجهان: أحدهما– أنه معطوف على الرؤوس في الإعراب والحكم مختلف، فالرؤوس ممسوحة والأرجل مغسولة، وهذا الإعراب الذي يقال هو على الجوار، وليس يمتنع أن يقع في القرآن؛ لكثرته "[٦].

❖ أن ابن مالك لجأ إلى تقدير عامل بعد "ولكن"، مع أنه يذهب مذهب يونس– في كون الواو عاطفة و"لكن" للاستدراك في قولهم: ما قام سعد ولكن سعيد – فتكون من باب عطف الجمل لا المفردات؛ليصح توافق المعطوف مع المعطوف عليه في المعنى ، فقال رحمه الله:" ومع هذا ففي المفرد الواقع بعد "ولكن" إشكال؛ لأنه على ما قررته معطوف بالواو، مع أنه مخالف لما قبلها، وحق المعطوف بالواو أن يكون موافقًا لما قبلها، فالواجب أن يجعل من عطف الجمل، ويضمر له

---

(١) شرح كتاب سيبويه (١/ ٧٠).

(٢) شرح التسهيل (٢/ ٢٦٢).

(٣) حاشية الصبان (٢/ ٢٠٥).

(٤) ينظر: مفاتيح الغيب للرازي(٢٩/ ٥٠٨).

(٥) قرأ أبو جعفر، وأبوعمرو، وابن كثير، وعاصم في رواية أبي بكر، وحمزة، وخلف ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وأرجلِكم﴾ المائدة: ٦ بخفض "أرجلكم". المبسوط في القراءات العشر(ص ١٨٤).

(٦) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٧/ ٣٣٢٢).

عامل، كأنه قال: ما قام سعد ولكن قام سعيد، ولا تزر زيدًا ولكن زر عمرًا؛ لأن الجملة المعطوفة بالواو يجوز كونها موافقة ومخالفة"[١].

❖ أنهم فرقوا بين الواو في قوله تعالى:﴿ فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ ﴾[٢] على اختلاف القراءتين المتواترين في "أجمعوا"[٣]، فمن قرأ بقطع الهمزة، فلا يجوز على ظاهر اللفظ أن تكون عاطفة ، فلا يكون " وَشُرَكَآءَكُمۡ " معطوفًا على { أَمۡرَكُمۡ } ؛ لأنه حينئذ شريك له في معناه، فيكون التقدير: أجمعوا أمركم وأجمعوا شركاءكم، وذلك لا يجوز؛ لأن "أجمع" إنما يتعلق بالمعاني دون الذوات، تقول: أجمعت رأيي، ولا تقول: أجمعت شركائي، إلا بنوع من التأويل بأن يكون معطوفًا على حذف مضاف، أي: وأمر شركائكم، أو يكون مفعولًا لفعل ثلاثي محذوف، أي: واجمعوا شركاءكم، بوصل الهمزة، ومن قرأ {فاجمعوا} بهمزة وصل وفتح الميم، صح العطف على قراءته من غير إضمار؛ لأنه من "جمع"، وهو مشترك بين المعاني والذوات، تقول: جمعت أمري وجمعت شركائي[٤].

## المطلب الثاني

## صلاحية المعطوف أو ما في معناه لمباشرة العامل.

اتفق النحويون على أنه لا يشترط في صحة العطف وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه، ولا تقدير العامل بعد العاطف، لكن شرط ابن مالك صلاحية المعطوف، أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل[٥] فالأول، نحو: "قام زيد وعمرو" ، والثاني، نحو: "قام زيد وأنا", فإنه لا يصح "قام أنا"، ولكن يصح "قمت", والتاء بمعنى أنا، وتبعه ابنه بدرالدين، وابن جماعة، والمرادي، وابن هشام، وناظر الجيش، والأشموني[٦].

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٣٤٣، ٣٤٤).

(٢) يونس: ٧١.

(٣) قرأ جمهور القراء بقطع الهمزة، وروى القاضى عن رويس «فاجمعوا أمركم» بهمزة وصل وفتح الميم .الكنز في القراءات العشر (٢/ ٥٠٣).

(٤) شرح شذور الذهب لابن هشام (ص: ٣٠٩) بتصرف.

(٥) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص: ١٧٧).

(٦) ينظر:شرح ابن الناظم١/٣٩٠، وشرح الكافية لابن جماعة(ص ١٨٣)، وتوضيح المقاصد ٢/١٠٢٥، وأوضح المسالك٣/٣٥٩، وتمهيد القواعد٧/٣٤٩٦، وشرح الأشموني٢/٤٠٥.

**أثر هذه الفلسفة في التأويل**:

❖ لجأ هذا الفريق إلى التأويل والتقدير فيما لايصح فيه مباشرة العامل، فأخرجوه من باب عطف المفردات إلى عطف الجمل، يقول ابن مالك: "فلو كان ما بعد العاطف لا يصلح لمباشرة العامل، ولا هو بمعنى ما يصلح لمباشرته، أضمر له عامل مدلول عليه بما قبل العاطف، وجعل من عطف الجمل"(١)، وذلك فيما يأتي:

- أن يكون ما قبل العاطف فعل أمر، نحو قوله تعالى: ﴿ ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ﴾(٢)، وقوله:﴿ فَٱذۡهَبۡ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ ﴾(٣) فـ"زوجك وربك" مرفوعان بـ "ليسكن وليذهب" مضمرين مدلول عليهما بـ"اسكن واذهب"، والمحوج إلى هذا التقدير أنَّ فعل الأمر لا يرفع إلا ضمير المأمور المخاطب(٤).
- أن يكون ما قبل العاطف فعلًا مضارعًا مُفتتحًا بالهمزة أو النون، نحو:﴿ لَّا نُخۡلِفُهُۥ نَحۡنُ وَلَآ أَنتَ ﴾(٥)، فأنت مرفوع بفعل مضمر مدلول عليه بـ"نخلفه"، والتقدير: لا تخلفه أنت؛ لأن "نفعل وأفعل" لا يرفعان إلا ضميري المتكلم(٦).
- أن يكون ما قبل العاطف فعلًا مضارعًا مُفتتحًا بتاء الخطاب، نحو: تقوم أنت وزيد.
- أن يكون ما قبل العاطف فعلًا مضارعًا مُفتتحًا بتاء المضارعة الدالة على التأنيث ؛لأنه لا يرفع إلا مؤنثًا، نحو قوله تعالى:﴿ لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةُۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوۡلُودٞ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦ﴾(٧).

**تعقيب**:

هذا الشرط الذي ذكره ابن مالك يضعف اعتماده لأمور:

**الأول**- أنه مخالف لما عليه جمهور النحويين؛ لأنهم يرون أن العطف في قوله تعالى: ﴿ ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ﴾ ، وقوله:﴿ فَٱذۡهَبۡ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ ﴾ على الضمير المستتر، وهو من عطف المفردات، ولا يقدرون عاملا، يقول أبوحيان:" وما ذهب إليه مخالف لما تضافرت عليه نصوص المعربين والنحويين من أن "وزوجك" معطوف على الضمير المستكن في "اسكن" المؤكد

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٣٧١).

(٢) البقرة: ٣٥.

(٣) المائدة: ٢٤.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٣٧١).

(٥) طه: ٥٨.

(٦) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٣٧٢).

(٧) البقرة: ٢٣٣.

بـ"أنت"[١] ، ويقول ابن عقيل:" وكلام غير المصنف على أنه من عطف المفردات"[٢]، ويقول ابن هشام:" وقول النحويين في نحو: ﴿ ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ﴾:إن العطف على الضمير المستتر"[٣].

ومن نصوص النحويين الصريحة قول ابن بابشاذ(ت٤٦٩هـ): "فـ"زوجك" معطوف على الضمير المستتر في "اسكن"[٤] ، وبهذا يظهر عدم اشتراط المتقدمين لما ذكره ابن مالك.

**الثاني**- أن ظاهر كلام سيبويه في العطف يدل على أنه من عطف المفردات، إذ يقول:" فإذا قلت: اذهبْ أنت وعبدُ الله، حسُنَ، ومثل ذلك فى القرآن: " ﴿ فَٱذۡهَبۡ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ ﴾"، و ﴿ ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ﴾"[٥].

**الثالث** – أن في تقدير ابن مالك في الآيتين السابقتين اجتماعًا لحذف الفعل وحذف حرف الأمر، وهذا شاذ[٦].

**الرابع** – أن المتفق عليه أنّ المراد من العطف اشتراكُ المتعاطفين في تأثيرِ العامل، ومعناه[٧].

**الخامس**- أن هذا الشرط غير مطرد، فقد ذكر النحويون أنه لا خلاف في صحة العطف في قولك: تقوم هند وزيد، مع أنه لا يصح مباشرة زيد لـ "تقوم" ؛ لتأنيثه[٨].

**السادس** – أن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاح، وأنه يغتفر في الثواني مالا يعتفر في الأوائل، ورب شيء يصح تبعًا ولا يصح استقلالًا[٩].

**السابع** – أن ابن مالك لايشترط وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه، وهو في معنى مباشرة العامل، وقد رد به على من منع العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار؛إذ يقول:" وأما الثانية، فيدل على ضعفها أنه لو كان حلول كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه شرطًا في صحة العطف، لم يجز: رُبَّ رجلٍ وأخيه، ...، وأمثال ذلك كثيرة، فكما لم يمتنع فيها العطف،

---

(١) ارتشاف الضرب (٤/ ٢٠١٢).

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد (٢/ ٤٦٩).

(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٧٥٤).

(٤) شرح المقدمة المحسبة (٢/ ٤٠٨).

(٥) الكتاب (١/ ٢٤٧).

(٦) التصريح بمضمون التوضيح في النحو (٢/ ١٨٧، ١٨٨).

(٧) شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٢٨١).

(٨) ارتشاف الضرب (٤/ ٢٠١٢).

(٩) التصريح بمضمون التوضيح في النحو (٢/ ١٨٧).

لا يمتنع في نحو: مررت بك وزيد، وإذا بطل كون ما تعلقوا به مانعًا، وجب الاعتراف بصحة الجواز "[١].

**الثامن** – صرح الصيمري بأنه يجوز في المعطوف مالا يجوز في المعطوف عليه، يقول:"واعلم أنه يجوز في المعطوف مالا يجوز في المعطوف عليه، تقول:كل شاة وسخلتها بدرهم، ولايجوز :كل شاة سخلتها بدرهم"[٢].

(١) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٣٧٦).

(٢) التبصرة والتذكرة للصيمري (٣/ ٣٧٦).

## المبحث الثاني

## ما يقتضيه العطف من جهة اللفظ

### المطلب الأول

### المعطوف يوافق المعطوف عليه في النوع(الاسمية والفعلية)

عرف ابن عصفور العطف بأنه حمل اسم على اسم أو فعل على فعل أو جملة على جملة، ثم قال: "فقولنا: اسم على اسم...؛لأنه لايجوز العطف فيما عدا ذلك"[١]، وعلة ذلك أن العطف نظير التثنية، فإذا كانت التثنية تقتضي توافق ما يُثنى في النوع، بأن يكونا اسمين، فلا يجوز تثنية المختلفين كالاسم مع الفعل ، أو الاسم مع الحرف، فكذلك لايجوز عطف المتغايرين في النوع[٢]، وقد علله الشاطبي بقوله:"لأن عطف اللفظ على اللفظ يقتضي تشريكه معه في معناه المختص به، أو في عامله المختص به، وهذا المعنى يوجب ألا يعطف الاسم على الفعل ، ولا الفعل على الاسم؛ لأن عوامل الأسماء لا تطلب الأفعال، ولا بالعكس، ومعاني الأسماء لا تقتضيها الأفعال، ولا بالعكس، فلا يصح عطف اللفظ على ما ليس من جنسه ولا من شكله"[٣].

ولهذا حكم ابن السراج على عطف المتغايرين بالقبح، في "ظننتُ زيدًا يقومُ وقاعدًا" وظننت زيدًا قاعدًا ويقومُ ، قال: "وهو عندي قبيح من أجل عطف الاسم على الفعل, والفعل على الاسم؛ لأن العطف أخو التثنية، فكما لا يجوز أن ينضم فعل إلى اسم في تثنية, كذلك لا يجوز في العطف"[٤].

### أثر هذه الفلسفة:

### أولًا – أثرها في الترجيح والاختيار:

❖ رد بها الزجاج على من ذهب[٥] إلى أن" بُكيًّا" في قوله تعالى: ﴿ خَرُّواْ سُجَّدًا وَبُكِيًّا ﴾[٦] مصدر بدلالة العطف، فقال:"ومن قال: (بُكِيًّا) ههنا مصدر، فقد أخطأ؛ لأن (سُجَّدًا) جمع سَاجد و (بُكِيًّا) عطف عليه"[٧].

---

(١) شرح الجمل (٢٢٣/١).

(٢) ينظر: الأصول في النحو (٢/ ١٥٠).

(٣) المقاصد الشافية (٥/ ١٨٦، ١٨٧).

(٤) الأصول في النحو (١/ ١٨٤).

(٥) لعله الطبري إذ يقول:"وقد يجوز أن يكون البكي هو البكاء بعينه". جامع البيان(١٥/ ٥٦٦).

(٦) مريم: ٥٨.

(٧) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣/ ٣٣٥).

❖ أن ابن جني رد بها مذهب مبرمان(٣٤٥هـ) في أن الفاء في قولك: خرجت فإذا زيدٌ، للعطف[١] – أي: عاطفة لجملة "إذا" ومدخولها على الجملة قبلها– بأن الجملة التي هي "خرجت" جملة مركبة من فعل وفاعل، وقولك "فإذا زيد" جملة مركبة من مبتدأ وخبر، فالمبتدأ "زيد"، وخبره "إذا"، وحكم المعطوف أن يكون وفق المعطوف عليه؛ لأن العطف نظير التثنية، وليست الجملة المركبة من المبتدأ والخبر، مثل المركبة من الفعل والفاعل، فتعطف عليها[٢].

لكن في هذا الاعتراض نظر؛ لأن مبرمان حمل ذلك على المعنى؛ لأنّ المعنى: خرجتُ فقد جاءني زيدٌ، وهي في مثله عاطفة لا محالةَ، فكذلك ما كان في معناه، والعمل على المعنى كثيرٌ في كلام العرب[٣].

❖ استدل ابن جني على صحة تعلق الظرف بفعل، تقديره: "استقر" أو "ثبت" بأنه قد عطف على الظرف بفعل ظاهر في قول الشاعر:

زمانٌ عليَّ غرابٌ غدافٌ ... فطيَّرهُ الشّيبُ عنّي فطارا[٤]

فقدعطف قوله: "فطيره" على قوله "عليّ" ، قال ابن جني:"إن "طيَّره" معطوف على "ثبت أو استقر" ، وجواز العطف عليه أدل دليل على اعتداده وبقاء حكمه، وأن العقد عليه، والمعاملة في هذا ونحوه إنما هي معه، ألا ترى أن العطف نظير التثنية، ومحال أن يثنى الشيء، فيصير مع صاحبه شيئين إلا وحالهما في الثبات والاعتداد واحدة. فهذا وجه جواز الاستدلال به على بقاء حكم ما تعلق به الظرف، وأنه ليس أصلًا متروكًا، ولا شرعًا منسوخًا"[٥].

❖ علل ابن يعيش لقبح العطف على الضمير المرفوع من غير تأكيد بأنه يؤدي إلى عطف الاسم على الفعل، فقال: "فإن قيل: ولِمَ كان العطفُ على الضمير المرفوع من غير تأكيد قبيحًا؟ قيل: لأنّ هذا الضمير فاعلٌ، وهو متصلٌ بالفعل، فصار كحرفٍ من حروف الفعل؛ ...، وإذ كان بمنزلةِ جزءٍ منه وحرفٍ من حروفه، قبُح العطفُ عليه؛ لأنّه يصير كالعطف على لفظ الفعل، وعطفُ الاسم على الفعل ممتنِعٌ"[٦].

---

(١) ينظررأيه في الخصائص (٣/ ٣٢٣)، وهمع الهوامع (٢/ ١٨٣).

(٢) سر صناعة الإعراب (١/ ٢٧٣).

(٣) ينظر :شرح المفصل لابن يعيش (٥/ ١١٢).

(٤) البيت من المتقارب ، للكميت في لسان العرب غ ر ب، وهو في ديوانه ص ١٥١، وبلا نسبة في الخصائص الخصائص (١/ ١٠٨)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٧٧).

اللغة: يقصد بغراب غداف: شدَّة سَواد شعره زمَان شبابه، وَقَوله: فطيره الشيب، أي: أزال الدهر سواده، فبقى الشّعر مُبْيضًّا.ينظر: المحكم والمحيط الأعظم (٥/ ٥١١)

(٥) الخصائص (١/ ١٠٨).

(٦) شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٢٨١).

❖ استدلوا بها على ضعف بعض الأعاريب، ومن ذلك:

أ- تضعيفهم القول بأن "ما" مصدرية في قول الله تعالى:﴿ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ ٱلْمُكْرَمِينَ ﴾[1]، أي: بمغفرة ربي؛لأن قوله: ﴿وَجَعَلَنِي مِنَ ٱلْمُكْرَمِينَ ﴾لا يصح أن يعطف على ما قبله؛لاختلاف المتعاطفين في النوع[2].

ب ـ تضعيفهم عطف قوله:﴿ وَأَنَّهُۥ تَعَٰلَىٰ جَدُّ رَبِّنَا ﴾[3] على معمول {أُوحِيَ} في قوله تعالى: ﴿ قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ ﴾[4] ، قال المنتجب الهمذاني:" فإن قلت: ما منعك أن تعطفه على معمول {أُوحِيَ} كما زعم بعضهم[5] ، وهو (أنه) في قوله: {قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ}؟ قلت: منعني فساد المعنى؛ المعنى؛ لأن ما كان من قول الجن لم يوح إليه"[6]، والصواب أنه معطوف على محل الجار والمجرور في {آمَنَّا بِهِ}، كأنه قيل: صدقناه وصدقنا بأنه تعالى جَدُّ ربنا.

**ثانياً- أثر ها في التأويل**:

❖ أن ما أجازه المتأخرون من عطف الأسماء التي تشبه الأفعال على الأفعال والعكس، إنما هو خلاف الأصل، قائم على التأويل والتقدير[7]، يقول ابن عصفور:"فإذا وُجِدَ اسمٌ معطوفًا على فعل، أو فعل معطوفًا على اسم، فلابد أن يكون الاسم في تقدير الفعل أو الفعل في تقدير الاسم، وكذلك إن وجدت جملة معطوفة على مفرد، أو مفردًا معطوفًا على جملة، فلابد أن تكون الجملة في تقدير المفرد، أو المفرد في تقدير الجملة"[8].

فلا يصح العطف إلا إذا كان كل واحد من المتعاطفين في تقدير الآخر، والذي سوغ العطف عندهم هو الشبه بين هذه المشتقات والفعل في المعنى، وسهولة التأويل، يقول الشاطبي:" وعطف الاسم المذكور على الفعل سائغ؛ لسهولة الخطب فيه؛ إذ كان الاسم من حيث أشبه الفعل كأنه فعل، فكأنك لم تعطف إلا فعلًا على فعل، فلم يبق فيه ما تقدم من المحظور، فتقول: أعجبني الضارب زيدًا وأكرم عمرًا، وجاءني رجل ضاربٌ زيدًا ويكرم أخاه"[9].

---

([1]) يس: ٢٧.

([2]) ينظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل (٢/ ٩٥٧).

([3]) الجن: ٣.

([4]) الجن: ١.

([5]) يقصد: الأخفش إذ يقول:" فإن فتح جعله على الوحي، وهو حسن". معانى القرآن (٢/ ٥٥١).

([6]) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (٦/ ٢٣٨).

([7]) ينظر: المسائل البصريات (١/ ٤٣٥).

([8]) شرح الجمل (١/ ٢٢٣).

([9]) المقاصد الشافية (٥/ ١٨٧).

❖ أن النحويين يلزمون إضمار "أن" فيما ظاهره عطف الفعل على الاسم، مثل: يُعجبني ضربُ زيدٍ وتغضبَ، حتى تصير "أنْ" مع الفعل بمنزلة المصدر، ولذا اشترطوا في المعطوف عليه هنا أن يكون مصدرًا؛ ليصح العطف(١)، يقول ابن السراج:" فإذا نصبت فقد عطفت اسمًا على اسمٍ، ولولا أنك أضمرت "أنْ" ما جاز أن تعطف الفعل على الاسم؛ لأن الأسماء لا تُعطف على الأفعالِ, ولا تُعطفُ الأفعالُ على الأسماءِ؛ لأن العطف نظير التثنية"(٢).

❖ أن النحويين يلزمون إضمار "أن" بعد فاء السببية ، والواو التي بمعنى مع، وكذا "أو" التي بمعنى "إلى أن" ، حتى يصح عطف الاسم على الاسم، فـ "أن" والفعل بعدها في تأويل مصدر معطوف على المصدر المفهوم من معنى الكلام قبل هذه الحروف، فإذا قلت: ما أزورك فتحدثَني، فالمعنى: ما يكون زيارةٌ مني فحديثٌ منكَ، وقولك: لا يسعني شيءٌ ويعجزَ عنكَ بالنصب، على المعنى: لا يجتمع أن يسعني شيءٌ ويعجز عنك، أو:لا يجتمع سعة وعجز، وتقول: لألزمنَّكَ أو تعطيَني، كأنك قلت: ليكوننَّ اللزومُ والعطيةُ، يقول ابن السراج في فاء السببية:" فمتى جئت بالفاء، وخالف ما بعدها ما قبلها, لم يجز أن تَحْمِل عليه, فحينئذٍ تحمل الأول على معناه، وينصب الثاني بإضمار "أنْ" ، وذلك قولك: ما تأتيني فتكرمَني، وما أزورك فتحدثَني, لَم ترد: ما أزورك وما تحدثني، ولو أردت ذلك لرفعت، ولكنك لما خالفت في المعنى، فصار: ما أزوركَ فكيف تحدثني، وما أزوركَ إلاّ لم تحدثني، حمل الثاني على مصدر الفعل الأول, وأضمر "أنْ" كي يعطف اسمًا على اسمٍ, فصار المعنى: ما يكون زيارةٌ مني فحديثٌ منكَ، وكذا كل ما كان غير واجب نحو: الأمر والنهي والاستفهام، فالأمرُ نحو قولك: ائتني فأكرِمَكَ, والنهي مثل: لا تأتني فأكرمَكَ, والاستفهام، مثل: أتأتيني فأعطيَك؛ لأنه إنما يستفهم عن الإتيان، ولم يستفهم عن الإعطاء"(٣).

---

(١) ينظر: نتائج الفكر في النحو (ص: ٢٤٧).

(٢) الأصول في النحو (٢/ ١٤٩).

(٣) الأصول في النحو (٢/ ١٥٤).

## المبحث الثالث

## ما يقتضيه العطف من جهة المعنى

### المطلب الأول

### "العطف يقتضي المغايرة"

الأصل أن يتغاير المتعاطفان لفظًا ومعنى، فإذا قلنا: ذهب زيد و أبوبكر، لزم أن يكون "أبوبكر" غير "زيد"، فإن كانا اسمين لشخص واحد فلا يجوز العطف، يقول ابن السراج:" وإنما احتيج إلى العطف؛ لاختلاف الأسماء, تقول: جاءني زيد وعمرو لمَّا اختلف الاسمان، ولو كان اسم كل واحد منهما عمرو، لقلت: جاءني العَمْران, فالتثنية نظير العطف"[١] ، وذلك لعدم الفائدة؛ فإنه من التكرار الذي لا معنى له، ولأن " الواو " إنما تجمع بين الشيئين لا بين الشيء الواحد، ولأن حروف العطف بمنزلة تكرار العامل، وتكرار العامل يلزم معه تكرير المعمول [٢].

**أثر هذه الفلسفة**:

**أولًا – أثرها في الترجيح والاختيار**:

❖ منع النحويون عطف الشيء على نفسه منعًا تامًّا، إذا اتفقت الألفاظ والمعاني، أو اختلفت الألفاظ واتفقت المعاني بين الذوات، قال السهيلي: "الأصل في باب العطف أن لا يُعطف الشيء على نفسه، وإنما يعطف على غيره"[٣]، وذلك؛ لأن العطف نظير التثنية في المعنى، فكما لا يكون الواحد اثنين، فكذلك لا يعطف الشيء على نفسه[٤].

❖ أنهم حكموا على أن عطف الشيء على مرادفه خلاف الأصل، وأن الأصل فيه عدم الجواز، لكنهم نزَّلوا تغاير الألفاظ منزلة تغايرالمعاني، ولهذا أجازوا عطف الشيء على مرادفه[٥]، نحو قوله تعالى:﴿ إِنَّمَآ أَشۡكُواْ بَثِّي وَحُزۡنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾[٦].

❖ أنهم حكَّموا المغايرة اللفظية والمعنوية في باب الخبر، فمنعوا عطف الأخبار إذا تعددت في اللفظ فقط، بأن كانت الألفاظ المتعددة مشتركة في تأدية المعنى الواحد المقصود، ولا يصح الإخبار بالبعض عن المبتدأ، نحو: هذا الرجل طويل قصير، تريد أنه متوسط، فلا يجوز العطف في هذه الحالة؛ لأن الخبرين في معنى خبر واحد من جهة المعنى، والعطف يقتضي

---

(١) الأصول في النحو (١/ ١٨٥).

(٢) نتائج الفكر في النحو (ص: ١٨٦).

(٣) نتائج الفكر في النحو (ص: ١٨٦).

(٤) شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي(٤/ ٣٠).

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٥٤)، ومغني اللبيب (٤٦٧)، وهمع الهوامع (٣/ ١٨٧).

(٦) يوسف: ٨٦.

المغايرة ؛ لأن المعطوف غير المعطوف عليه[١]، ولهذا ضعف ابن مالك رأي الفارسي في إجازته العطف في قولهم: هذا حلو حامض، فقال:"لأن مجموعه {يعني:الخبر} بمنزلة مفرد، فلو استعمل فيه العطف، لكان كعطف بعض كلمة على بعض"[٢].

❖ أنه لا يجوز العطف على الموصول إلا بعد تمام صلته، وإنما لم يجز ذلك؛لأنه يؤدي إلى التناقض؛ لأن العطف على الموصول وغيره من الأسماء يؤذن بتمامه؛ لأنك لا تعطف على الاسم قبل أن يتم بجميع أجزائه، فإذا كان العطف يؤذن بالتمام، ثم أتيت بعد العطف بما هو من تمامه، فقد زعمت أنه تام غير تام، فنقضت بذكرك ما بقي من الصلة ما قدمته من حكم التمام بالعطف، فكان متدافعًا غير مستقيم[٣].

❖ أنهم منعوا العطف على الصلة بعد تمامها، فمنعوا العطف في قولك: الذي خرج محمد وركب؛ لأن "ركب" معطوف على "خرج، و "خرج، " صلة "الذي"، وقد تمت بقولك: "محمد، فلا يصح العطف على الصلة بعد تمامها، ولو قلت: الذيِ خرج وركب محمد، صلح.

❖ أنهم حكموا على أن عطف الصفات بعضها على بعض خلاف الأصل؛ لأنها متَّحدة بالموصوف، والصفة والموصوف كالشيء الواحد، والعطف يقتضي المغايرة، وقد جاءت صفات الله – تعالى – غير معطوفة غالبًا، كقوله تعالى: ﴿ ٱلۡمَلِكُ ٱلۡقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلۡمُؤۡمِنُ ٱلۡمُهَيۡمِنُ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡجَبَّارُ ٱلۡمُتَكَبِّرُ﴾[٤] ؛لأنها صفات أزلية أبدية وافقت الذات في القدم، وليست مغايرة[٥].

ولهذا اشترطوا في جواز عطفها اختلاف مدلولاتها، فينزَّل تغاير الصفات وتباينها منزلة تغاير الذوات، قال أبوحيان في تفسير العطف في قوله تعالى:﴿ٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلۡقَٰنِتِينَ وَٱلۡمُنفِقِينَ وَٱلۡمُسۡتَغۡفِرِينَ بِٱلۡأَسۡحَارِ﴾[٦]" وهذه الأوصاف الخمسة هي لموصوف واحد، وهم: وهم: المؤمنون، وعطفت بالواو ولم تتبع دون عطف؛ لتباين كل صفة من الأخرى؛ إذ ليست في معنى واحد، فيُنَزَّل تغاير الصفات وتباينها منزلة تغاير الذوات، فعطفت"[٧].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٢٦، ٣٢٧).

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٢٧).

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ٢٤٧)، والمسائل الحلبيات (ص: ١٤٢).

(٤) الحشر: ٢٣.

(٥) الفصول المفيدة في الواو المزيدة (ص: ١٤٢).

(٦) آل عمران: ١٧.

(٧) البحر المحيط في التفسير (٣/ ٥٨).

❖ وأوجبوا العطف إذا تعدد الخبر لفظًا ومعنى؛ لتعدد المخبر عنه حقيقة، كقولك: بنو زيد فقيه ونحوي وكاتب ، أو حكمًا، كقوله تعالى: ﴿ ٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَا لَعِبٞ وَلَهۡوٞ وَزِينَةٞ وَتَفَاخُرُۢ بَيۡنَكُمۡ وَتَكَاثُرٞ فِي ٱلۡأَمۡوَٰلِ وَٱلۡأَوۡلَٰدِ﴾[1].

❖ وجوزوا العطف إذا تعدد الخبر لفظًا ومعنى، بأن كان كل واحد مخالفًا للآخر، في لفظه ومعناه، ويصح الاقتصار عليه في الخبرية، نحو: المعري شاعرٌ وحكيمٌ ولغويٌّ، ويُسمى كل واحد معطوفًا، وإن كان خبرًا في المعنى، كما يجوز حذف الواو، ويُسمى كل واحد خبرًا[2].

❖ أنهم منعوا اقتران الجملة الواقعة نعتًا بالواو، فلا يقال: قابلت رجلًا وأخلاقه حسنة، ولهذا ضعف ابن مالك رأي الزمخشري في جوازه ذلك، حين قال: "وأجاز الزمخشري اقتران الواقعة نعتًا بالواو، زاعمًا توكيد الارتباط بالمنعوت، وهذا من آرائه الواهية، وزعماته المتلاشية؛ لأن النعت مكمل للمنعوت، ومجعول معه كشيء واحد، فدخول الواو عليه يُوهم كونه ثانيًا مُغايرًا له؛ لأن حق المعطوف أن يكون غير المعطوف عليه، وهذا مناف لما زعم من توكيد الارتباط"[3].

❖ أنهم منعوا عطف ألفاظ التوكيد بعضها على بعض، فلا يجوز:قام القوم أنفسهم وأعينهم؛ لأن العطف يقتضي المغايرة ، وهما لعين واحدة.

قال ابن بابشاذ: "فإن قيل: لِمَ لا يجوز عطف التأكيد بعضه على بعض, كما جاز عطف النعت بعضه على بعض؟ قيل: لأن الشيء لا يُعطف على نفسه؛ لأن معنى هذه التواكيد كلها متقارب إلا بمقدار ما في بعضها من معنى الإحاطة, مثل: كلّ وأجمع, وما في بعضها من تحقيق ذات الشيء مثل: النفس والعين، فلذلك لا يجوز: قام القوم أنفسهم وأعينهم, وكذلك لا يجوز: قاموا كلهم وأجمعون، وليس كذلك النعت؛ لأن النعوت مختلفة المعاني"[4].

❖ علل بها أبو علي الفارسي لمذهب سيبويه[5]: أنه لا يُعطف الظاهر المجرور على المضمر المجرور؛ لأن المضمر المجرور من الاسم بمنزلة التنوين، والعطف نظير التثنية، فكما لا يُعطف الاسم على التنوين، ولا يُثَنَّى معه، كذلك لا يُعطف على ما كان بمنزلته[6].

أي: لا يُعطف الشيء على بعضه، أو جزئه.

---

(1) الحديد: ٢٠.

(2) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٢٧).

(3) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٣١٠).

(4) شرح المقدمة المحسبة (٢/ ٤٠٩).

(5) ينظر: الكتاب لسيبويه (١/ ٢٤٨).

(6) التعليقة على كتاب سيبويه (١/ ١٦٢).

❖ وبها علل من منع أن تكون جملة: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِن فَوْقِهَا﴾[١] معطوفة على قوله "خلق" في قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَندَادًا﴾[٢]؛لأنه قد حجز بينهما كلام أجنبي عنهما، فدل على تمام الصلة[٣].

❖ أن ابن مالك ردَّ بها على مَن زعم[٤] أن "أي" التفسيرية حرف عطف بأن ما بعدها موافق لمعنى ما قبلها، كقولك:مررت بغضنفر أي: أسد، وحق حرف العطف المعطوف به أن يكون ما بعده مُباينا لما قبله[٥].

❖ أن ابن يعيش حكم بها على أن "حَتَّى" غير متمكنة في باب العطف، فقال:"وفي الجملة "حَتَّى" غيرُ راسخة القَدَم في باب العطف، ولا متمكنة فيه؛لأن الغرض من العطف إدخال الثاني في حكم الأول، وإشراكه في إعرابه، إذا كان المعطوف غير المعطوف عليه، فأما إذا كان الثاني جزءًا من الأول، فهو داخل في حكمه؛ لأن اللفظ يتناول الجميع من غير حرفِ إشراك، ألا ترى أنك إذا قلت: "ضربت القومَ"، شمل هذا اللفظ زيدًا وغيرَه ممن يعقل، فلم يكن في العطف فائدةٌ سوى إرادة تفخيم وتحقير، وذلك يحصل بالخفض على الغاية"[٦].

❖ استدل بها ابن عصفور على صحة رأيه في أن الواو مع " لكنْ" زائدة، و"لكن" هي العاطفة، في قولك: ما قام سعد ولكن سعيد، وردَّ بها مذهب يونس في أن الواو مع " لكن" هي العاطفة، و" لكن" مخلصة للاستدراك[٧]، فقال:" والدليل على ذلك أن الواو إذا عطفت مفردًا على على مفرد شركت بينهما في الإعراب والمعنى، وما بعد " لكن" مخالف لما قبلها في المعنى، فدل ذلك على أن " لكن" هي العاطفة، وأن الواو زائدة"[٨].

---

(١) فصلت: ١٠.

(٢) فصلت: ٩.

(٣) ينظر: درة التنزيل وغرة التأويل (١/ ١١٣٩).

(٤) ذكر ابن مالك أنه صاحب "المستوفى"، ولكني لم أجد لهذا الكلام أثرًا في "المستوفى" لابن الفرخان، ولعله يقصد العبدري أبا عبد الله محمد بن أحمد (ت٦٢٦هـ)صاحب"المستوفي" في شرح "المستصفى" في أصول الفقه كما ذكر الشاطبي في المقاصد٥/٦٥ ، لكن كتابه مفقود.

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٣٤٧).

(٦) شرح المفصل لابن يعيش (٥/ ١٥، ١٦).

(٧) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني (ص: ٥٨٧)، وارتشاف الضرب (٤/ ١٩٧٥).

(٨) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٧/ ٣٤٢٩)، ولم أجد هذا النص في شرح الجمل لابن عصفور.

**ثانيًا- أثرها في التأويل**:

❖ إذا جاء ما ظاهره الاتفاق المعنوي بين المتعاطفين كانت فلسفة العطف دليلًا على مغايرة المعطوف للمعطوف عليه، وبهذا استدل أبوحنيفة – رحمه الله– على أن الرطب والرمان ليسا من الفاكهة؛ لقوله تعالى: ﴿ فِيهِمَا فَٰكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ ﴾[1] ، فقد عطفهما على الفاكهة والعطف يقتضي المغايرة، فإذا حلف ألا يأكل فاكهة، فأكل رمانًا أو رطبًا: لم يحنث عنده[2].

بل أبعد بعضهم النجعة، فذهب إلى أن "جبريل وميكال" – عليهما السلام – ليسا من الملائكة[3]؛ الملائكة[3]؛ لدلالة العطف على الملائكة في قوله تعالى:﴿ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ ﴾ البقرة: ٩٨.

❖ أما الذين يرون أن المعطوف في معنى المعطوف عليه في مثل هذه الأمثلة، فقد التمسوا لها تأويلًا يوضح سبب العطف، وخرجوها على **أحد أمرين**:

**الأول** – أن يكون من عطف الخاص على العام ؛للتشريف والتفضيل.

ويسمى – أيضًا– التجريد ، وهو أن يكون الشيء مندرجًا تحت عموم، ثم تُفرده بالذكر، وذلك لمعنى مختص به دون أفراد ذلك العام[4].

**الثاني** – أن يلتمسوا في المعطوف معنًى خفيًّا زائدًا عمَّا في المعطوف؛ جريًا على قاعدة السهيلي:" فإذا ثبت هذا ووجدت شيئًا معطوفًا على ما هو في معناه، ...، فما ذلك إلا لمعنى زائد خفي في اللفظ الثاني"[5].

ولهذا قال الزمخشري في الآية المتقدمة:" فإن قلت: لم عطف النخل والرمان على الفاكهة، وهما منها؟ قلت: اختصاصًا لهما وبيانًا لفضلهما، كأنهما لما لهما من المزية جنسان آخران، كقوله تعالى: ﴿ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ ﴾[6] ، أو لأن النخل ثمرة فاكهة وطعام، والرمان فاكهة ودواء، فلم يخلصا للتفكه"[7].

---

(1) الرحمن: ٦٨.

(2) ينظر: تفسير الزمخشري (٤/ ٤٥٣)، والبناية شرح الهداية لبدر الدين العيني (٦/ ١٨٠).

(3) ينظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل (١/ ١٦٠).

(4) البحر المحيط في التفسير (١/ ٥١٦).

(5) نتائج الفكر في النحو (ص: ١٨٦).

(6) البقرة: ٩٨.

(7) تفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (٤/ ٤٥٣).

**تعقيب**:

❖ كون أي التفسيرية عاطفة مذهبٌ نسب إلى الكوفيين[١]، لكنه مرجوح.

❖ أن رأي ابن عصفور في "لكن" إذا دخلت عليها الواو رأي مرجوح؛ لأن الواو أصل في باب العطف ، فإعمالها أولى من إعمال "لكن"، على أن يكون ذلك من عطف الجمل، ويضمر عامل، والتقدير: ولكن قام سعيد، وإليه ذهب ابن مالك وكثير من النحويين[٢]، يقول ابن هشام:"لأن ما بعد "لكن" ليس معطوفًا بها؛ لدخول الواو عليها، ولا بالواو؛ لأنه مثبت وما قبلها منفي، ولا يعطف بالواو مفرد على مفرد إلا وهو شريكه في النفي والإثبات، فإذا قدر ما بعد الواو جملة صح تخالفهما، كما تقول ما قام زيد وقام عمرو"[٣].

❖ ماعللوا به لصحة مذهب سيبويه في أنه لا يُعطف الظاهر المجرور على المضمر المجرور؛لأن ضمير الجر بمنزلة التنوين علة مردودة ؛لأن قياس ضمير الجر على التنوين قياس ضعيف؛لأن التنوين لايؤكد ولا يبدل منه، بخلاف ضمير الجر فإنه يؤكد ويبدل منه بإجماع[٤].

---

(١) ينظر: الجنى الداني (ص: ٢٣٤)، والتصريح (٢/ ١٥٣).

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية (٣/ ١٢٣٠)، وشرح ابن الناظم (ص: ٣٨٢)، وأوضح المسالك (٣/ ٣٤٦)، وتمهيد القواعد (٧/ ٣٤٩٠)، وشرح الأشموني (٢/ ٣٨٨)، والتصريح (٢/ ١٧٦).

(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٧٩٠).

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٣٧٥).

## المبحث الرابع

## ما يقتضيه العطف من جهة الحكم

### المطلب الأول

### المعطوف يتبع المعطوف عليه في الإعراب

لما كان العطف تابعًا من التوابع لزم أن يتبع المعطوف متبوعه المعطوف عليه في الإعراب، رفعًا ونصبًا وجرًّا وجزمًا؛ لأن الواو نظير التثنية، وإنما تدخل إذا لم يمكن التثنية, فإذا لم يمكن أن يجتمع في التثنية الرفع والنصب، ولا الرفع والخفض، فكذلك لا يجتمع مع العطف، قال المبرد: "فَهَذِهِ الحُرُوف – حُرُوف العَطف – تُدْخِل الثَّانِي من الإِعْرَاب فِيمَا دخل فِيهِ الأَوّل"[1]، ويقول ابن عصفور:"والمعطوف أبدًا يكون إعرابه على حسب إعراب المعطوف عليه من رفع أو نصب أو خفض، إلا أن يكون للمعطوف عليه لفظ وموضع، فإنه يجوز أن يعطف تارة على لفظه، وتارة على موضعه"[2].

**أثر هذه الفلسفة**:

**أولًا- رفع الاحتمال الذي يبدو من الظاهر:** ففي قوله تعالى: ﴿ فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخۡتِمۡ عَلَىٰ قَلۡبِكَۗ وَيَمۡحُ ٱللَّهُ ٱلۡبَٰطِلَ وَيُحِقُّ ٱلۡحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦٓۚ﴾[3] رُسِم الفعل(يمح) بحذف الواو، فاحتمل أن يكون الحذف علامةً للجزم؛ عطفًا على (يختم) الواقع في جواب شرط جازم، واحتمل أن يكون مرفوعًا على الاستئناف، وحذفت الواو منه لغير علة نحوية، بل لخصوصية الرسم العثماني، فجاء العطف مرجحًا للاحتمال الثاني، قال الزجاج: "ولفظ الواو ثابت، والدليل عليه ﴿وَيُحِقُّ ٱلۡحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦٓ﴾، أي: ويمحو الله الشرك، ويحق الحق بما أنزله من كتابه على لسان نبيّهِ – عليه السلام"[4].

**ثانياً- الترجيح بين الأوجه النحوية الجائزة**:

قرر النحويون أن الأمر والنهي قد يُجابان بالجزم، أو بالرفع على الاستئناف، وقد رجح ابن يعيش الرفع على الجزم في قوله تعالى:﴿ فَٱضۡرِبۡ لَهُمۡ طَرِيقٗا فِي ٱلۡبَحۡرِ يَبَسٗا لَّا تَخَٰفُ دَرَكٗا وَلَا

---

([1]) المقتضب (١/ ١٢).

([2]) شرح الجمل (١/ ٢٥٢).

([3]) الشورى: ٢٤.

([4]) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٤/ ٣٩٩).

تَخۡشَىٰ ﴾[١] بدلالة العطف، فقال:"ويُقوي رفعَ "لا تخاف" إجماعُ القُرّاء على رفعِ "ولا تخشى"، وهو معطوف على الأوّل"[٢].

**ثالثاً- الرد والنقد بدلالة العطف**: رد مكي مذهب الطبري { أن قوله تعالى:﴿ وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَوۡلَٰدَكُمۡ خَشۡيَةَ إِمۡلَٰقٖ﴾[٣] منصوب حملًا على﴿ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾[٤] } بدلالة العطف، فقال: "وينقض عليه هذا التقدير قوله:﴿ وَلَا تَقۡفُ ﴾[٥]، وقوله: ﴿ وَلَا تَمۡشِ ﴾[٦] ، فهذا مجزوم على النهي بلا اختلاف، فما قبله مما عطف عليه مثله"[٧].

**رابعاً- التأويل النحوي**:

ألجأت هذه القاعدة النحويين إلى تخريج الشواهد التي في ظاهرها مخالفة بين المعطوف والمعطوف عليه في الإعراب، وقد كانت لهم في ذلك أربع طرق:

**الطريقة الأولى**- أنهم يتوهمون عاملًا محذوفًا، استغني عنه بدلالة المعنى الظاهر، ويسمونه بالعطف على المعنى أو العطف على التوهم، ومن ذلك قول زهير:

بدا ليَ أنِّي لستُ مُدركَ ما مضى ... ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيَا[٨]

فجّر "سابقًا" بالعطف على "مدرك" على توهم دخول الباء عليه، يقول سيبويه: " لما كان الأول تستعمل فيه الباء ولا تغير المعنى، وكانت مما يلزم الأول نووها في الحرف الآخر، حتى كأنهم قد تكلموا بها في الأول"[٩].

**الطريقة الثانية**- أن يحكموا عليه بأنه من باب العطف على المحل، ومنه قول الشاعر:

معاويَ إننا بَشَرٌ فأَسْجِحْ ... فلسنا بالجِبالِ ولا الحديدَا[١٠]

قال في الجمل:" نصب "الحديد" على موضع "الجبال"؛ لأن موضعها النصب، وإنما انخفض بالباء الزائدة، وليس للباء موضع في الإعراب، كأنه قال: فلسنا الجبالَ ولا الحديدَ"[١١].

---

(١) طه: ٧٧ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٢٧٦).

(٣) الإسراء: ٣١.

(٤) الإسراء: ٢٣.

(٥) الإسراء: ٣٦.

(٦) الإسراء: ٣٧.

(٧) الهداية الى بلوغ النهاية (٦/ ٤١٨٨).

(٨) البيت: من الطويل، لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص١٤٠، والكتاب ٢٩/٣، ٥١.

(٩) الكتاب لسيبويه (٣/ ٢٩).

(١٠)البيت من الوافر، لعقيبة الأسدي في الكتاب ٦٧/١، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي١٩٩/١.

(١١) الجمل في النحو (ص: ١٠١).

فالعطف على التوهم وعلى المحل[١] من آثار هذه الفلسفة الكلية.

**الطريقة الثالثة**- إذا لم يمكن العطف على المحل خرجوا الشواهد على التقديم والتأخير، كهذه الشواهد التي عُطِف بالرفع فيها على المنصوب قبل أن تستكمل "إنَّ" خبرها، فإن جمهور البصريين يتعين عندهم النصب، وقد خرجوا ما جاء مرفوعًا على التقديم والتأخير، ومنه قول الشاعر:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بالمَدِينَةِ رَحْلُهُ ... فَإِنّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ[٢]

فلا يجوز هنا تخريجه على حذف الخبر من الأول؛ لدلالة الثاني عليه ؛لظهور اللام في الخبر" لَغَرِيبُ"، فتعين أنه خبر الأول على التقديم والتأخير[٣].

**الطريقة الرابعة**- أن يلجئوا إلى تقدير محذوف ، كما صنعوا في تخريج الرفع في قول الشاعر:

غداةَ أحلَّتْ لابنِ أَصْرَمَ طَعْنَةٌ ... حصينٍ عَبيطاتِ السَّدائِفِ والخمرُ[٤]

فالخمر إما أن يكون فاعلًا لـ "حَلَّتْ" مضمرًا ؛لإشعار "أحلت" به، أو أنه مبتدأ حذف خبره، والتقدير: والخمر كذلك[٥].

**خامساً- الاستدلال بها**:

من مظاهر قوة هذه المخالفة بين المتعاطفين أنْ ذهب الفراء إلى أن ما بعد فاء السببية والواو و "أو" ينصب على الخلاف، ووجه ذلك أنه لما كان المعطوف في قولك: "ما تَزُورُني فتُحَدِّثَنِي"، مغايرًا للمعطوف عليه ؛لأنك لم ترد أن تنفيهما جميعًا، إذ لو أردت ذلك لَرفعت الفعلَيْن معًا، ولكنّك تريد: ما تزورني مُحدِّثًا، أي: قد تزورُني ولا حديثَ، فأثبت له الزيارة، ونفيتَ الحديثَ، فلمّا كان المعطوف مخالفًا للمعطوف عليه في المعنى، خالفه في الإعراب[٦].

❖ استدل الكوفيون على أن " كيف وأين وهلَّا" من أدوات العطف بمجيء الاسم الذي بعد هذه الأدوات موافقًا لإعراب الاسم المتقدم، وقد أبطل ابن عصفور هذه الدعوى ، بأنه كما صح عطفها

---

(١) الفرق بينهما: أن العامل في العطف على المحل موجود دون أثره, والعامل في العطف على التوهم مفقود دون أثره. حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (٣/ ١٣١).

(٢)البيت من الكامل، لضابئ بن الحارث البرجمي في الكتاب ٧٥/١، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي٢٤٤/١، وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي(٧/ ٤٣).

(٣) ينظر: شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (٣١٤/١، ٣١٥).

(٤)البيت من الطويل، للفرزدق في الأضداد لابن الأنباري (ص: ١٠١)، والمقاصد النحوية (٢/ ٩١٨)، وشرح أبيات المغني للبغدادي(٢/ ٣٢٥)، ولم أجده في ديوانه طبعة دار الكتاب اللبناني الطبعة الأولى ١٩٨٣م.

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٥٤٤) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٢/ ١١٩).

(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٥٤٤) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٢/ ١١٩).

المنصوب والمرفوع – في مثل: ما أكلت لحمًا فكيف شحمًا، وما يعجبني لحم فكيف شحم، ولقيت زيدًا فأين عمرًا، وهذا زيد فأين عمرو، وضربت زيدًا فهلا عمرًا ، وجاءك زيد فهلا عمرو – كان لازم العطف أن تعطف المجرور كغيرها من حروف العطف، لكن العرب إنما تقول: ما مررت برجل فكيف بامرأة، فقد جاءوا بحرف الجر، ولو كانت عاطفة لكفت عنه، ولا يوجد ما يعطف المرفوع والمنصوب ولا يعطف المخفوض(١).

❖ **توافق المعطوف دلالة على صحة الاستشهاد**، ومن ذلك:

١ـ العطف دليل على حذف "أن" في قول الشاعر:

أَلا أيُّهذا الزاجِريُّ أحضرَ الوَغى ... وأنْ أشهدَ اللذاتِ هلْ أنتَ مُخلدِي(٢)

وهذا يقوي مذهب الكوفيين في جوازهم إبقاء عمل "أن" المصدرية بعد حذفها من غير بدل، قال الرماني: "فحذف (أن) وتقديره: أن أحضر الوغى, ودليله: وأن أشهد اللذات"(٣)، وقال الأنباري:" فنصب "أحضر"؛ لأن التقدير فيه: "أن أحضر"، فحذفها وأعملها على الحذف، والدليل على صحة هذا التقدير أنه عطف عليه قوله: "وأن أشهد اللذات" ، فدل على أنها تنصب مع الحذف(٤).

٢ ـ العطف دليل للبصريين على صحة مذهبهم في أن الفعل المضارع بعد "حتى" منصوب بـ"أن" مضمرة ، وليس بـ"حتى" ، قال الأنباري: "والذي يدل على أن الفعل بعد "حتى" منصوب بتقدير "أن" لا بها نفسها قول الشاعر:

دَاوَيْتُ عين أبي الدَّهِيقِ بِمَطْلِهِ ... حتى المصيف ويَغْلُوَ القِعْدَانُ(٥)

فالمصيف: مجرور بحتى، ويغلو: عطف عليه، فلو كانت (حتى) هي الناصبة، لوجب أن لا يجيء الفعل ههنا منصوبًا بعد مجيء الجر؛ لأن "حتى" لا تكون في موضع واحد جارة وناصبة، والمعطوف يجب أن يكون على إعراب المعطوف عليه، فإذا لم يكن قبل "يغلو" فعل منصوب، وكان قبله اسم مجرور، علمت أنَّ ما بعد الواو يجب أن يكون مجرورًا، وإذا وجب الجر بعد الواو وجب أن يكون "يغلو" منصوبًا بتقدير "أنْ" ؛ لأنَّ "أنْ" مع الفعل بمنزلة الاسم على ما بيّنا"(٦).

٣ـ العطف يدل على صحة الاستشهاد في قول الشاعر:

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٢٥، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٧/ ٣٤٢٨).

(٢)البيت :من الطويل ، لطرفة في ديوانه ص ٢٥، وروايته: ألا أيهذا اللائمي "أحضرَ" بالنصب .

(٣) شرح كتاب سيبويه للرماني (ص: ١٠٤١).

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (٢/ ٤٥٧).

(٥) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الإنصاف ٤٩٠/٢، وشرح ديوان المتنبي للعكبري ٣١٢/١ .

(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (٢/ ٤٩٠، ٤٩١).

رُبَّمَا ضَرْبَةٍ بِسَيْفٍ صَقِيْلٍ ... دُوْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلاَءَ[١]

فهو شاهد على إعمال "رُبَّ" بعد اتصالها بـ (ما) [٢] ، فقد جاء بعدها اسم مجرور؛ لأنه عطف عليه (وطعنة) بالجرّ.

**٤ـ العطف يؤكد صحة الاستشهاد بقول الشاعر:**

كَشْحًا طَوَى مِنْ بَلَدٍ مُخْتارَا ... مِنْ يَأْسةِ اليائسِ أو حِذارَا[٣]

على زيادة "مِن" في قوله: "مِنْ يَأْسةِ" ، فقدعُطِف عليه "حِذارا" ، وهو منصوب، قال ابن السيرافي: "الشاهد فيه: أنه نصب (حِذارا) وعطفه على موضع (مِن)، وهو عطف على معنى الكلام المتقدم، كأنه قال: طوى كشحًا مختارًا يأسةَ اليائس، أي: ليأسة اليائس، وهو مفعول له"[٤].

---

(١) البيت من الخفيف: لعدي بن الرعلاء الغساني في المقاصد النحوية (٣/ ١٢٧٢)، وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي(٣/ ١٩٧).

(٢) بقاء عملها هنا قليل. ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٣/ ٥٦).

(٣) البيت من الرجز ، وهو للعجاج في ديوانه ٨٣/٢ ، والكتاب٦٩/١، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي(١/ ٢٤٨).

(٤) شرح أبيات سيبويه (١/ ٢٤٨).

## المطلب الثاني

## المعطوف في حكم المعطوف عليه.

نص ابن الحاجب على أن المعطوف في حكم المعطوف عليه، فيشترط في صحته ما يشترط في المعطوف عليه[١]، ولا يقصد بذلك أن كل حكم يثبت للمعطوف عليه مطلقًا يجب ثبوته للمعطوف حتى لا يجوز عطف المعرفة على النكرة وبالعكس، بل المراد به أن كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر إلى ما قبله، لا بالنظر إلى نفسه يجب ثبوته للمعطوف، كما إذا لزم في المعطوف عليه بالنظر إلى ما قبله كونه جملة ذات ضمير عائد إليه؛ لكونه صلة له، لزم مثله في المعطوف[٢]، فإذا عطفت على الخبر خبرًا آخر، لزم في الثاني من أحكام الخبرية ما يلزم في الأول، وكذلك إذا عطفت على الحال، والصفة، والموصول، وجميع ما يصح العطف عليه، فإذا قلت: الذي يأتيني فيكرمني سأكرمه، فقولك: فيكرمني، معطوف على قولك: يأتيني، باعتباره صلة "الذي" ، فيشترط فيها ما يشترط في الصلة الأولى، وهو اشتماله على ضمير يعود على الموصول[٣].

فالمقصود أن المعطوف يجب أن يكون موافقًا للمعطوف عليه في الأحكام بحيث لو حذف المعطوف عليه ، جاز قيامه مقامه.

ويقول صاحب الكناش[٤]:"وحكم المعطوف مثل حكم المعطوف عليه فيما جاز له، ووجب، وامتنع، فإذا قلت: زيد قائم وعالم، فلا بدّ من ضمير في "عالم" المعطوف، كما لا بدّ منه في "قائم" المعطوف عليه، وكذلك: جاءني الذي قام أبوه وسافر غلامه، فلا بدّ من ضمير في الجملة الثانية كما في الأولى"[٥].

فإن وجب للمعطوف عليه حكم بالنظر إلى نفسه وإلى غيره معًا، وجب مثله للمعطوف، إن كان في نفسه مثل المعطوف عليه، ولهذا أوجبوا بناء المعطوف في قولهم: يا زيد وعمرو؛ لأن ضم المنادى بالنظر إلى حرف النداء، وإلى كونه علمًا مفردًا [٦].

---

(١) ينظر: شرح الوافية شرح الكافية لابن الحاجب (ص: ٢٦١)، وأمالي ابن الحاجب (٢/ ٥١٧).

(٢) شرح الكافية للرضي٢/٣٥٨ بتصرف.

(٣) ينظر: أمالي ابن الحاجب (٢/ ٥١٧).

(٤)أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد بن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة، عالم كبير من علماء عصره في التاريخ والأدب، والجغرافية، وعلم الأصول، صنّف مصنفات مختلفة أشهرها «المختصر في تاريخ البشر» ويعرف بـ «تاريخ أبي الفداء»، و «تقويم البلدان»، توفي ٧٣٢ هـ. شذرات الذهب في أخبار من ذهب (١/ ٥٩).

(٥) الكناش في فني النحو والصرف (١/ ٢٣٠).

(٦) شرح الكافية للرضي٢/٣٥٩.

وإن لم يكن حال المعطوف في نفسه كحال المعطوف عليه، لم يجب فيه ما وجب في المعطوف عليه، فلذا لم يضموا المعطوف في قولهم:"يا زيد وعبدالله"؛ لأن ضم المنادى ليس لحرف النداء فقط، بل لذلك ولكونه علمًا مفردًا[١].

## أثر هذه الفلسفة:

### أولًا- أثرها في الترجيح والاختيار:

❖ أنهم لم يجوزوا قول القائل: الذي يأتيني ويخرج زيد سأكرمه؛ لعدم اشتمال المعطوف على ضمير يعود على الموصول، كما كان في المعطوف[٢].

❖ لم يجوِّز الرضي في المعطوف في قولك: "ما زيد بقائمٍ أو قائمًا، ولا ذاهبٌ عمرو" إلا الرّفع؛لأنه لما وجب اشتمال المعطوف عليه (بقائمٍ، أو قائمًا) على ضمير ؛لكونه خبرًا مفردًا مشتقًا، وجب أن يثبت مثله في المعطوف مع اشتقاقه، وهو قولك:"ولا ذاهبٌ عمرو" ؛لأنه خبر مشتق، بخلاف الجر والنصب، فلا ضمير فيهما[٣].

ففي العطف بالرفع اتفق المتعاطفان في اشتمالهما على ضمير، وذلك على أنه من باب عطف المفردات، فقد عطف "ذاهب" على خبر "ما" ، و عطف "عمرو" على اسم ما "زيد" ، والتقدير: ما زيد بقائم { أي:هو} ولا عمرو ذاهب { أي : هو}.

❖ أنهم لم يجوزوا قول القائل: الذي يطير ويغضب زيد الذباب ، يقول ابن الناظم:" لم تجز المسألة؛ لأن "يغضب زيد" جملة لا عائد فيها على (الذي)، فلا يصح أن تعطف على الصلة؛ لأن شرط ما عطف على الصلة أن يصلح وقوعه صلة"[٤].

❖ أنهم منعوا العطف في نحو:"استوى الماء والخشبة"، و"سافرَ خليلٌ والليلَ، ورجعَ سعيدٌ والشمسَ"؛ لأنه يلزم منه عطف الخشبة على الماء، و "الليل" على "خليل"، و "الشمس" على "سعيد"، فتكون هذه الألفاظ مسندًا إليها؛ لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه لفظًا ومعنى، فيكون المعنى "استوى الماء واستوت الخشبة، وسافر خليل وسافر الليل، ورجع سعيد ورجعت الشمس" وهذا ظاهر الفساد[٥].

---

(١) شرح الكافية للرضي٢/٣٥٩.

(٢) أمالي ابن الحاجب (٢/ ٥١٨).

(٣) شرح الكافية للرضي٢/٣٦٠.

(٤) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص: ٣٧٣).

(٥) ينظر: البديع لابن الأثير (١/ ١٦٨).

❖ أنهم منعوا أن يكون المعطوف في نحو:"ضربتُ أنا وزيد" معطوفًا على التأكيد الظاهر"أنا"؛ لأنه يلزم منه أن يكون المعطوف- أيضًا -تأكيدًا للمتصل؛إذ المعطوف في حكم المعطوف عليه، وهذا محال[١].

**ثانياً- أثرها في التأويل**:

❖ أنهم حكموا على ما لم يأت موافقًا لحكم المعطوف بالاستقلال، فخرج من باب عطف المفردات إلى عطف الجمل، يقول صاحب الكناش:"فإن أبى الثاني حكم العطف، أي: لم يستقم؛ لفوات المصحح، فاجعله مستقلًا لا معطوفًا، نحو: "منطلق" في قولك: ما أنت قائمًا ولا منطلق عمرو، فلو جعلت "منطلق" عطفًا على خبر "ما"، الذي هو "قائم"، لم يستقم؛ لوجود الضمير في المعطوف عليه، وهو قائم، وامتناعه في المعطوف، وهو "منطلق"؛ لكون "عمرو" فاعلًا له، فيجعل قوله: ولا منطلق عمرو جملة معطوفة على الأولى، كأنه قيل: ما أنت قائمًا ولا عمرو منطلق"[٢].

---

(١) شرح الكافية للرضي (٢/ ٣٥٣).

(٢) الكناش في فني النحو والصرف (١/ ٢٣٠).

## المطلب الثالث

## لزوم المطابقة في كل ضمير يرجع إلى المتعاطفين معاً.

نص متأخروالنحويين على أنه إذا تقدم معطوف ومعطوف عليه، وتأخر عنهما ضمير يعود عليهما، فإن كان العطف بالواو كان الضمير على حسب ما تقدم، نحو: زيد وعمرو قاما، وزيد وعمرو وجعفر خرجوا، ولا يجوز خلاف ذلك(١).

وحكم ابن عصفور على ما خالف هذا الأصل بأنه مسموع لايقاس عليه، فقال:" لا يجوز أن تفرد الضمير، فتجعله على حسب الآخر إلا حيث سمع"(٢).

**أثر هذه الفلسفة في التأويل النحوي**:

❖ أوَّل النحويون الأساليب التي جاء ظاهرها مخالفًا لهذه الفلسفة، كقوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ ﴾(٣) ، فقد خرجوه على أربعة أوجه:

**الأول**- أنَّ رضا الله ورسولِه شيء واحد، فإن مَنْ أطاع الرسول فقد أطاع الله، وخص الضمير به سبحانه؛ تعظيمًا وتشريفًا(٤).

**الثاني**- أن الضميرَ عائد على المثنى بلفظ الواحد بتأويل "المذكور"(٥).

**الثالث**- أن في الكلام تقديمًا وتأخيرًا، تقديره: والله أحقُّ أن يُرْضوه ورسولُه، فحذف الخبر من الثاني ؛ لدلالة الأول عليه(٦).

**الرابع**- أنه حَذَفَ الخبر من الأول وأبقى خبر الثاني، والتقدير: والله أحقُّ أن يُرْضوه، ورسولُه أحقُّ أن يُرْضوه (٧).

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٤٧/١، وشرح الكافية للرضي (٢/ ٣٦٨)، وارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٢٠)، وتمهيد القواعد (٧/ ٣٥١٢)، والفصول المفيدة في الواو المزيدة (٦٥).

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٢٤٧/١.

(٣) التوبة: ٦٢.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٤٣٤)، وتفسير الزمخشري (٢/ ٢٨٥).

(٥) البحر المحيط في التفسير (٥/ ٤٥٠).

(٦) ينظر: المقتضب (٤/ ٧٣)، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٤٧/١.

(٧) ينظر:الكتاب (١/ ٧٦)، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢/ ٤٥٨).

**تعقيب**:

هذا الحكم المتقدم قد اعتمده المتقدمون أيضًا؛ لأمرين:

**الأول**- تأويلهم لهذه الشواهد التي خالف ظاهرها هذه الفلسفة[١].

**الثاني**- مَا صرح به الأخفش- رحمه الله – حين قال:" أما قوله:﴿ وَٱسْتَعِينُواْ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ ﴾[٢] ، فلأنه حمل الكلام على "الصلاةِ"، وهذا كلام منه ما يُحمل على الأول، ومنه ما يحمل على الآخر، وقال:﴿ وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ ﴾ فهذا يجوز على الأول والآخر، وأقيس هذا إذا ما كان بالواو أن يُحمل عليهما جميعًا، تقول: "زيد وعمرو ذاهبان"[٣].

فقوله: "وأقيس هذا إذا ما كان بالواو أن يُحمل عليهما جميعا"، دليل على أن القياس – عندهم- هو مطابقة الضمير للمتعاطفين معًا.

- أن ما ذهب إليه ابن عصفور- في عدِّه ما خالف هذا الأصل بأنه مسموع لايقاس عليه – مرجوح؛ لأنه جاء في آيات عديدة من آيات التنزيل العزيز، وفيما قاله إغفال لحال المتكلم وغرضه من الكلام ، وقد أشار إلى ذلك بعض العلماء كالفراء؛ إذ يقول: "وقوله: ﴿ وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ ﴾ إن شئت جعلته من ذَلِكَ: مما اكتفى ببعضه من بعض، وإن شئت جعلت الله – تبارك وتعالى – فِي هَذَا الموضع ذُكِر؛ لتعظيمه"، ومعنى الوجه الثاني الذي ذكره الفراء أنه راعى قصد المتكلم، فقد أفرد الضمير في الآية الكريمة قصدًا إلى تعظيمه سبحانه.
- والأولى أن نراعي قصد المتكلم ، وأن نقيس على هذه الأمثلة، فنقول قد يكتفى بضمير أحد المتعاطفين؛ لمعنى قصده المتكلم، وقد وضح ابن خالويه ذلك التنوع حين قال:" ومن التثنية: ما يُذكر اثنين ثم يعود الضمير إلى أربعة أوجه: إما عليهما، وإما على الأهم، وإما على الأقرب، وإما على الأشرف"[٤].

---

(١) ينظر: الكتاب (١/ ٧٦)، ومعاني القرآن للفراء (١/ ٤٣٤)، والمقتضب (٤/ ٧٣)، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢/ ٤٥٨)، وإعراب القرآن للنحاس (٢/ ١٢٥).

(٢) البقرة: ٤٥.

(٣) معاني القرآن (١/ ٨٧).

(٤) ليس في كلام العرب (ص: ٣٤٣).

## المبحث الخامس

## ما يقتضيه العطف من جهة الزمن

### المطلب الأول

### عطف الفعل على الفعل يقتضي الاتحاد بينهما في الزمن

اشترط ابن الأثير ، وابن عمرون ، وابن عصفور، وابن مالك، وغيرهم اتحاد الزمان في عطف الفعل على الفعل[١]، قال ابن عصفور:"ولا يجوز عطف فعل على فعل إلا بشرط أن يتفقا في الزمان"[٢]، وقال أبوحيان:"ويجوز عطف الفعل على الفعل بشرط أن يتحدا في الزمان"[٣]، وقال ابن هشام:"ويعطف الفعل على الفعل بشرط اتحاد زمانيهما"[٤]، وإنما اشترطوا اتحاد الزمان؛ لأن العطف نظير التثنية، فكما لا يجوز تثنية المختلفين لا يجوز عطف المختلفين في الزمان[٥].

فإذا اختلف الفعلان لم يجوزوا العطف، يقول ابن الأثير:"إذا اختلف الفعلان فى الزّمان، لم يجز عطف أحدهما على الآخر، لا تقول: قام زيد ويقعد، ولا يقعد زيد وقام؛ لتباين وجودهما"[٦] ,ويقول ابن عصفور:"وأما إذا اختلف الزمان فلا يجوز العطف، فلا تقول:زيد قام ويخرج، تريد: قام فيما مضى، ويخرج فيما يستقبل"[٧]. إلا إن أمكن اتفاقهما بالتأويل، يقول ابن مالك:"ونبهت– أيضًا– على جواز عطف الفعل الماضي على المضارع، والمضارع على الماضي إذا كان زمانهما واحدًا"[٨].

### أثر هذه الفلسفة في التـأويل النحوي:

❖ أن النحويين ردوا المُخالف في الزمن إلى الاتفاق بالتأويل لاسيما إذا لم يحدث لبس، وتكون مغايرة الصيغ من باب الاتساع، كقوله تعالى:﴿ وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾[٩] فقدعطف الماضي على المضارع؛ لأنها من صلة "الذين"، وهو يشبه الشرط

---

(١) ينظر: البديع في علم العربية (١/ ٣٧٨)، والبرهان في علوم القرآن (٤/ ١٠٨)، وارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٢٣)، وتوضيح المقاصد (٢/ ١٠٣٣)، والمقاصد الشافية (٥/ ١٨٢).

(٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (٤/ ٢٠٢٣).

(٣) شرح الجمل (١/ ٢٥٠).

(٤) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٣/ ٣٥٤).

(٥) الاقتراح في أصول النحو ط القلم (ص: ٢٠٣).

(٦) البديع في علم العربية (١/ ٣٧٨).

(٧) شرح الجمل (١/ ٢٥٠).

(٨) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٣٨٣).

(٩) الأعراف: ١٧٠.

لإبهامه، والماضي في الشرط في حكم المستقبل، فقد تغايرت الصيغ في هذا، واللبس مأمون؛ لأنهم أقاموا الموصول مقام اسم الشرط[١].

❖ من هذه التأويلات ما ذكره النحويون في قوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾[٢]، فقد أولوه بثلاثة تأويلات[٣]:

**أحدها**- أنَّ المضارعَ هنا لا يُقْصَدُ به الدلالةُ على زمنٍ معينٍ من حالٍ، أو استقبالٍ، وإنما يُراد به مجردُ الاستمرارِ، يقول الطبري:"فعطف بـ (يصدون), وهو مستقبل, على (كفروا) وهو ماض؛ لأن الصدَّ بمعنى الصفة لهم والدوام، وإذا كان ذلك معنى الكلام، لم يكن إلا بلفظ الاسم أو الاستقبال، ولا يكون بلفظ الماضي، وإذا كان ذلك كذلك، فمعنى الكلام: إن الذين كفروا من صفتهم الصد عن سبيل الله"[٤].

**الثاني**- أنه مؤولٌ بالماضي؛ لعطفِه على الماضي، يقول الفراء:" ردّ يفعلون على فعلوا ؛ لأن معناهما كالواحد فِي الَّذِي وغير الَّذِي، ولو قيل: إن الَّذِينَ كفروا وصدُّوا لَمْ يكن فيها ما يُسأل عَنْهُ، وردُّكَ يفعلون عَلَى فَعلوا؛ لأنك أردت: إن الَّذِينَ كفروا يصدون بكفرهم"[٥].

**الثالث**- أنَّ المضارع هنا على بابِه، والماضي قبلَه مُؤَوَّل بالمستقبل ، قال المنتجب الهمذاني:"عطف على {كَفَرُوا} على المعنى، على أن {كَفَرُوا} بمعنى "يكفرون" على معنى الدوام"[٦].

❖ أن النحويين ذهبوا إلى أنه إذا اختلف الفعلان في الزمن، ولم يمكن اتفاقهما بالتأويل خرج العطف من باب عطف المفردات، وصار من عطف الجمل، يقول أبوحيان:" فإذا اختلفا في الزمان صار من عطف الجمل"[٧]، ولهذا ذهب أبوحيان إلى أن العطف في قوله تعالى:﴿زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا وَيَسْخَرُونَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾[٨] من باب عطف الجمل، يقول:" وهذه الجملة الفعلية معطوفة على الجملة الفعلية من قوله: "زين"، ولا يلحظ فيها عطف الفعل على الفعل؛ لأنه كان يلزم اتحاد الزمان، وإن لم يلزم اتحاد الصيغة، وصدرت الأولى بالفعل الماضي؛

---

(١) البرهان في علوم القرآن (٤/ ١٠٨).

(٢) الحج: ٢٥.

(٣) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٨/ ٢٥٥).

(٤) تفسير الطبري = جامع البيان ط هجر (١٦/ ٥٠٤).

(٥) معاني القرآن للفراء (٢/ ٢٢٠).

(٦) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (٤/ ٥٤٤).

(٧) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (٤/ ٢٠٢٣).

(٨) البقرة: ٢١٢.

لأنه أمر مفروغ منه، وهو تركيب طباعهم على محبة الدنيا، فليس أمرًا متجددًا، وصدرت الثانية بالمضارع؛ لأنها حالة تتجدد كل وقت"[١] .

❖ وأنه يتعين أن يكون العطف في "وآل عمران"[٢] من باب عطف الجمل على ما ذهب إليه الزجاج من أن "إذ" في قوله: ﴿ إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ﴾[٣] متعلق بـ "اصطفى" ، والمعنى عنده: عنده: واصطفى آل عمران على العالمين إذ قالت امرأت عمران[٤]؛ لأنه إن جعل من باب عطف المفردات، لزم أن يكون العامل فيه "اصطفى آدم"، ولا يسوغ ذلك؛ لتغاير زمان هذا الاصطفاء، وزمان قول امرأة عمران، فلا يصح العطف إلا بتقدير فعل[٥].

**تعقيب**:

يظهر من النصوص المتقدمة أمران:

**الأول**-أن الذين اشترطوا اتحاد الزمن بين الفعلين هم المتأخرون، فعباراتهم صريحة في ذلك، لكنك إذا تأملت كلام المتقدمين فهمت من نصوصهم أنهم يشترطون ذلك – أيضًا، ومن ذلك:

- قول الفراء:"وقوله:﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾[٦] ردّ يفعلون على فعلوا؛ لأن معناهما كالواحد فِي الَّذِي وغير الَّذِي، ولو قيل: "إن الَّذِينَ كفروا وصدُّوا" لَمْ يكن فيها ما يُسأل عَنْهُ، وردُّكَ يفعلون عَلَى فَعلوا؛ لأنك أردت إن الَّذِينَ كفروا يصدون بكفرهم"[٧].

ومعنى كلامه أنه أوَّل المضارع في "يصدون" بالماضي؛ لصحة المعنى، فهو مضارع لفظًا ماض معنى، حين قال:" ردّ يفعلون على فعلوا؛ لأن معناهما كالواحد فِي الَّذِي وغير الَّذِي".

وقوله:" ولو قيل: "إن الَّذِينَ كفروا وصدُّوا" لَمْ يكن فيها ما يُسأل عَنْهُ" يدل على أن الأصل اتحاد الفعلين في الصيغة والزمن، وأن الذي ألجأه إلى التأويل هو مخالفة الظاهر لهذا الشرط، ويدل على هذا كلام أبي جعفر النحاس حين يتسآءل ، فيقول:" فإن قيل: كيف يعطف مستقبل على ماض؟ ففيه ثلاثة أوجه"[٨].

---

(١) البحر المحيط (٢/ ٣٥٤).

(٢)من قوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ آل عمران: ٣٣

(٣)آل عمران: ٣٥.

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ٤٠٠).

(٥) البحر المحيط في التفسير (٣/ ١١٤).

(٦) الحج: ٢٥.

(٧) معاني القرآن للفراء (٢/ ٢٢٠).

(٨) إعراب القرآن للنحاس (٣/ ٦٥).

- ويقول الفراء في قوله تعالى: ﴿ تَبَارَكَ ٱلَّذِىٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيۡرٗا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ وَيَجۡعَل لَّكَ قُصُورَۢا ﴾[1] : "قال الله تبارك وتعالى: ﴿ تَبَارَكَ ٱلَّذِىٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيۡرٗا مِّن ذَٰلِكَ ﴾ ثم قال: ﴿وَيَجۡعَل لَّكَ قُصُورَۢا ﴾ ، فإذا أتاك جواب لو، آثرت فِيهِ (فعل عَلَى يفعل)، وإن قلته ينفعل جاز، وعطف فعل عَلَى يفعل، ويفعل عَلَى فعل جائز؛ لأن التأويل كتأويل الجزاء"[2]. ومعنى كلامه: أن الذي سوغ عطف المضارع على الماضي في هذه هذه الآية أنهما في حيز الشرط، والماضي هنا معناه الاستقبال، فتوافق الفعلان في الزمن.

**الثاني**- خالف الرضي النحويين، فصرح بجواز عطف الفعل على الفعل وإن اختلف الزمان، يقول:" ويعطف الماضي على المضارع وبالعكس، خلافًا لبعضهم، ...، وكذا يجوز:" لم يقعد زيد، ولا يقعد زيد غدا، وبالعكس"[3]. لكن المثال الذي مثَّل به يُعَدُّ من باب عطف الجمل، لا المفردات.

---

(1) الفرقان: ١٠.

(2) معاني القرآن للفراء (١/ ٣٨٦).

(3) شرح كافية ابن الحاجب للرضي (٢/ ٣٧٢).

## المبحث السادس

## ما يقتضيه العطف من التسويغ

### المطلب الأول

### "المسائل التي سوغ العطف جوازها.

هناك بعض المسائل التي حكم عليها النحويون بالمنع، ثم جاء العطف مسوغًا لجوازها، ومن ذلك ما يأتي:

١ـ الأصل أنه لا يجوز الابتداء بالنكرة؛لأن الابتداء بالنكرة المفردة المحضة لا فائدة فيه، وما لا فائدة فيه فلا معنى للتكلم به، ولئلا يلتبس الخبر بالصّفة في قولك: رجل عندك، لكنهم جوزوا ذلك إذا عطفت على نكرة موصوفة، كقولك:رجل كريم وامرأة قائمان,أو عطف عليها نكرة موصوفة[١]، فجعلوا العطف عليها مسوغًا من مسوغات الابتداء بالنكرة، قال ابن مالك:"ومثال الابتداء بنكرة لأجل العطف عليها قوله تعالى: ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ﴾{محمد:٢١ }على أن يكون التقدير: طاعة وقول معروف أمثل، أو نحو ذلك، وهو أحد تقديري سيبويه[٢]"[٣]، وشرط أبو حيان وابن هشام في العطف أن يكون المعطوف أو المعطوف عليه مما يسوغ الابتداء به [٤].

٢ـ حقّ "كلا" و "كلتا" ألا تضافا إلَّا إلى مثنّى، أو مضمر، وقد يضيفان إلي مفرد في معنى المثنّى، مثل قولك:"الغُسل للجمعة و الوضوء كلا ذلك جائز"، ولا يجوز إضافتها إلى مفرد ليس في معنى المثنى إلا إذا عطف عليه، كقولك: جاءني كلا زيد وعمرو، فإنه يجوز في الشعر؛لأنّ العطف نظير التثنية[٥].

٣ـ أنهم جوزوا كسر لام المستغاث، إذا كان معطوفًا ولم تكرر معه "يا" ؛ لأن واو العطف تغني عن الفرق بفتح اللام، فتكسر كما تكسر مع كل ظاهر[٦]، فتقول: يا لَزيد ولِعمرو، بفتح اللام في "زيد" وكسرها في "عمرو"، يقول ابن الأثير: "وتدخل لام الجرّ لقوّة التّعديَة، وتفتح مع المستغاث ما لم يكن معطوفا؛ فرقًا بين المستغاث والمستغاث له"[٧].

٤ـ الأصل في حركة لام الأمر الكسر، فإذا سبقتها الواو أو الفاء يجوز تسكينها، يقول الزجاجي:"وإذا كان قبل لام الأمر واو العطف أو فاؤه، جاز كسر اللام على الأصل وإسكانها

---

(١) ينظر: الأصول في النحو (١/ ٥٩)، والبديع في علم العربية» (١/ ٥٧).

(٢) الكتاب (١/ ١٤١).

(٣) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٢٩٢).

(٤) ينظر: التذييل والتكميل (٣/ ٣٢٧)، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٦١٠).

(٥) ينظر: البديع في علم العربية (١/ ٣٤٠، ٣٤١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/ ١٥٥).

(٦) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٣٤٠)، وشرح التسهيل لابن مالك (٣/٤١٠).

(٧) اللمحة في شرح الملحة (٢/ ٦١٩).

تخفيفًا؛ لأن الفاء والواو يتصلان بالكلمة كأنهما منها ولا يمكن الوقوف على واحد منهما، وذلك قولك: فلينطلق زيد ولينطلق، وإن شئت كسرت اللام، وإن شئت أسكنتها"[١].

٥- أن المركب من الظروف والأعداد، مثل:صباحَ مساءَ، وثلاثةَ عشرَ يبنى على فتح الجزأين؛لأن الأصل فيه العطف، يقول العكبري:" وإنما بني من (أحد عشر) إلى (تسعة عشر) غير (اثني عشر)؛ لتضمنه معنى واو العطف، والأصل ثلاثة وعشرة، فركِّب اختصارًا، ومعنى العطف باقٍ في الاسم فيبنى؛ لتضمنه معنى الحرف"[٢].

٦- لا يجوز تقديم المفعول إذا خيف اللبس، كأن يكون الفاعل والمفعول مما لا يظهر فيهما حركة الإعراب، في مثل:أكرم موسى عيسى، لكنهم جوزوا التقديم في مثل ذلك إذا عطف عليه ما يفصل بينهما، مثل: سرق شكري وامرأتَه عيسى[٣].

٧- أنهم لم يجوزوا تقديم التابع على المتبوع للضّرورة إلا في العطف، دون الصّفة والتوكيد والبدل؛ لأن المعطوف غير المعطوف عليه، بخلاف باقي التوابع[٤].

٨- جوز سيبويه الحكاية عند السؤال عن المفعول[٥] في: رأيت زيدًا وعمرًا، فتقول: مَن زيدًا وعمرًا، بنصبهما، ولمن قال: مررت بزيد وعمرو، أن يقول: مَن زيد وعمرو. بخفضهما، ومنعه في غير العطف، يقول السيرافي:" وقد حكى سيبويه في العطف عن غير يونس الحكاية إذا كان الذي يلي (مَن) الاسم العلم، واستحسنه؛ لأنّ المعطوف غير المعطوف عليه، فالسؤال وقع بالاسم مفردًا، ثم عطف شيء آخر عليه قد وقع به سؤال"[٦] ، وذهب يونس وجماعة إلى أن عطف أحد الاسمين على الآخر يبطل الحكاية[٧].

٩- العطف يسوغ حذف المتعجب منه بصيغة (أفعل به)، مثل: أكرم بالصدق وأحرِ، أي: به. يقول ابن الصائغ:" ويسوغ ذلك في (أفعل به) إذا كان معطوفًا على آخر مذكور معه الفاعل"[٨].

١٠- أن حروف الهجاء أصلها البناء ، فإذا عُطِفت أُعرِبت، يقول ابن جني:"وكذلك العاطف؛ لأنه نظير التثنية، فتقول: ما هجاء بكر؟ فيقول المجيب: باءٌ وكافٌ وراءٌ، فيعرب؛ لأنه قد عطف، فإن لم يعطف بني، فقال: با كاف را"[٩].

---

(١) اللامات (ص: ٩٣).

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٣٢١).

(٣) السابق (١/ ١٥٣).

(٤) أمالي ابن الشجري (١/ ٢٧٥).

(٥) ينظر: الكتاب (٢/ ٤١٢).

(٦) شرح كتاب سيبويه (٣/ ١٧٩).

(٧) ينظر: شرح كتاب سيبويه (٣/ ١٧٩)، والتصريح بمضمون التوضيح في النحو (٢/ ٤٨٦).

(٨) اللمحة في شرح الملحة (١/ ٥١٢).

(٩) سر صناعة الإعراب (٢/ ٤٠٥).

## الخاتمة

الحمد لله بدءًا وختمًا، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه جمعًا وفردًا، وبعد، فبعد هذه السياحة في مقتضيات العطف أستطيع أن أخلص إلى بعض الأمور المهمة، ومنها:

- أنه كان لفلسفات العطف أثر بالغ في التأويل النحوي في الأبواب المختلفة، فكل ما فَقد ضابطًا من ضوابط عطف المفردات خُرِّج بالتأويل إلى عطف الجمل.
- لم يكن تأويل النحويين لبعض النصوص اعتباطًا، بل كان بقدر الحاجة إليه؛ درءًا للمخالفة اللفظية أو المعنوية في ظاهر هذه النصوص.
- لم تكن الفلسفات التسع محل اتفاق بين النحويين، بل اختلفوا في إقرار بعضها.
- أنه كان لهذه الفلسفات أثر واضح في تضعيف بعض آراء النحويين، واختياراتهم، مثل:

١- تضعيف ابن مالك مذهب الزمخشري في إجازته اقتران الجملة الواقعة نعتًا بالواو؛لأن دخول الواو يوهم المغايرة بين النعت والمنعوت، والنعت مكمل للمنعوت.

٢- تضعيف ابن مالك مذهب من زعم أن "أي" التفسيرية حرف عطف؛لأن ما بعدها موافق لما قبلها في المعنى، والعطف يقتضي المغايرة.

٣- تضعيف ابن جني مذهب مبرمان – في أن الفاء في قولك:خرجت فإذا زيد، عاطفة – بأن ما قبل الفاء مخالف لما بعدها، ومقتضى العطف أن يتفق المتعاطفان في النوع، وهنا ما قبل الفاء جملة فعلية وما بعدها جملة اسمية.

- أن تعريفات النحويين لعطف النسق عليها ملحوظات، والأولى أن يعرف بأنه:الاتباع اللفظي والمعنوي أو اللفظي فقط لمعمول عامل مُتقدم بواسطة حرف مخصوص.
- تفرد ابن مالك باشتراطه لصحة العطف صلاحية المعطوف، أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل ، وقد خلص البحث إلى ضعف هذا الاشتراط .
- أنه ثبت أن متقدمي النحويين اشترطوا اتحاد الزمن بين الفعلين المتعاطفين ، وإن لم يصرحوا بذلك كما فعل المتأخرون.
- صرح المتأخرون كابن الأثير وابن عمرون وابن مالك ، وغيرهم بضرورة موافقة المعطوف للمعطوف عليه في الزمن، ولم يخالف في ذلك إلا الرضي.
- حكم ابن عصفور على النصوص التي لم يطابق الضمير فيها المتعاطفين بأنها من المسموع الذي لايقاس عليه، وما ذهب إليه مرجوح؛ لكثرة هذه النصوص.
- استدل النحويون بلزوم متابعة المعطوف للمعطوف عليه في الإعراب على صحة استشهادهم ببعض الشواهد الشعرية فيما ذهبوا إليه واختاروه.
- كانت مقتضيات العطف المختلفة مرجحًا لبعض الأوجه الإعرابية على بعض في كثير مما اختلفت فيه أقوال النحويين والمعربين.

- علل النحويون بلازم العطف على صحة آرائهم، ومن ذلك:

١- علل ابن يعيش قبح العطف على الضمير المرفوع دون توكيد بأنه يؤدي إلى عطف الاسم على الفعل، وهذا غير جائز؛ لأن العطف يقتضي اتفاق المتعاطفين في النوع.

- هناك بعض المسائل التي حكم عليها النحويون بالمنع، ثم جاء العطف مسوغًا لجوازها، كجواز الابتداء بالنكرة إذا عطف عليها نكرة موصوفة.

## ثبت المصادر والمراجع

**الرسائل والدوريات**:


- شرح كتاب سيبويه لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني (٢٩٦ – ٣٨٤ هـ) (من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال) رسالة دكتوراه للباحث/ سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، إشراف: د تركي بن سهو العتيبي، جامعة الإمام، جامعة: الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض – المملكة العرب ية السعودية، عام ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م.


**الكتب المطبوعة**:


- ارتشاف الضرب من كلام العرب لأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥ هـ) تح/د رجب عثمان محمد ,مراجعة د/رمضان عبد التواب ، ط/ مكتبة الخانجي . القاهرة ، ط أولى١٤١٨ هـ /١٩٩٨م .
- الأصول في النحو لابن السراج (ت ٣١٦ هـ) تح د/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط ثانية ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.
- الأضداد لأبي بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن الأنباري (ت ٣٢٨هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧ م.
- إعراب القرآن لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس ( ت٣٣٨هـ) وضع حواشيه وعلق عليه/عبد المنعم خليل إبراهيم ، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ .
- الاقتراح في أصول النحو وجدله لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ، حققه وشرحه: د. محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح) ، دار القلم، دمشق – الطبعة الأولى١٤٠٩ – ١٩٨٩ م.
- أمالي ابن الحاجب لأبي عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (المتوفى: ٦٤٦هـ) دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة ، دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت ، ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ م.
- أمالي ابن الشجري هبة الله بن علي أبي السعادات (ت ٥٤١ هـ) ت/د محمود محمد الطناحي مكتبة االخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ / ١٩٩١ م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ت (٥٧٧ هـ) ، ومعه الانتصاف عن الإنصاف للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ، طبعة دار الطلائع (دون) المكتبة العصرية الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ– ٢٠٠٣م .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لأبي محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ) تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع(دون).

- إيضاح شواهد الإيضاح لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي ، دراسة وتحقيق: د/محمد بن حمود الدعجاني ، ط/ دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٧ م .
- الإيضاح العضدي للفارسي(ت٣٧٧ هـ) تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود (كلية الآداب – جامعة الرياض) الطبعة الأولى ١٣٨٩ هـ – ١٩٦٩ م.
- البحر المحيط في التفسير لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) تح/ صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت ١٤٢٠ هـ.
- البديع في علم العربية لمجد الدين بن الأثير ت ٦٠٦هـ ، تحقيق ودراسة: د/ فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ .
- البرهان في علوم القرآن لبدر الدين الزركشي(ت ٧٩٤هـ) تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم، ط/دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي، ط أولى ١٣٧٦هـ/١٩٥٧ م.
- البناية شرح الهداية لبدر الدين العيني (ت ٨٥٥هـ) ، دار الكتب العلمية – بيروت، لبنان – الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.
- تاج اللغة وصحاح العربية تأليف / إسماعيل بن حمّاد الجوهري ، تحقيق / أحمد عبد الغفور عطار ، طبعة دار العلم للملايين (دون ).
- التبصرة والتذكرة لأبي محمد عبد الله بن علي الصيمري، من نحاة القرن الرابع الهجري، تحقيق د/ فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر – دمشق، ط/أولى ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) ، ت أ . د / حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ط أولى ١٤٢٠ هـ /٢٠٠٠م ، و كنوز إشبيليا، الرياض ، ط/أولى١٤٣٠هـ /٢٠٠٩م.
- التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو للشيخ/ خالد الأزهري (ت ٩٠٥هـ) ط/ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م .
- تفسير الطبري ( جامع البيان عن تأويل آي القرآن) تح/د: عبدالله بن عبدالمحسن التركي ط/دار عالم الكتب ، الرياض ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م .
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش (ت٧٧٨ هـ ) ، دراسة وتحقيق أ٠د/علي محمد فاخر , و أ٠د/جابر محمد البراجة, و أ٠د/إبراهيم جمعة العجمي, و أ٠د/جابر السيد مبارك ,و أ٠د/علي السنوسي محمد ,و أ٠د/محمد راغب نزال ط. دار السلام ، القاهرة ط أولى ١٤٢٨ هـ . ٢٠٠٧م.
- تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي (ت ٣٧٠هـ) تحقيق: محمد عوض مرعب ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ( ت ٧٤٩هـ) ، تحقيق أ . د/ عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ . ٢٠٠١م.
- الجمل في النحو منسوب إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري (ت ١٧٠هـ) ، تحقيق: د فخر الدين قباوة ، الطبعة الخامسة ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ) تحقيق: د فخر الدين قباوة – والأستاذ محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك لأبي العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت ١٢٠٦هـ) ، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ /١٩٩٧م.
- الحدود في علم النحو للأُبَّذي، شهاب الدين الأندلسي (ت ٨٦٠هـ) تحقيق: نجاة حسن عبد الله نولي – الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة – طبعة ١٤٢١هـ/٢٠٠١م
- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ) الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الرابعة (دون) .
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي( ت٧٥٦ هـ) تح/د أحمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق (دون).
- ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه وقدم له الأستاذ/علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية– بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ– ١٩٨٨م.
- ديوان العجاج رواية الأصمعي وشرحه ت / عبد الحفيظ السطلي جامعة حلب ,ط / مكتبة د مروان العطية دمشق(دون) .
- ديوان الكميت جمع د/ محمد نبيل طريفي، ط/ دار صادر بيروت، ط أولى ٢٠٠٠م.
- ديوان لبيد بن أبي ربيعة العامري ، طبعة دار صادر ، بيروت (دون) .
- سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) ، ط/ دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان ، الطبعة الأولي ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م .
- شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي(ت٣٨٥هـ) تحقيق: الدكتور محمد علي الريح هاشم ، راجعه: طه عبد الرءوف سعد مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، ١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤ م.
- شرح أبيات مغني اللبيب لعبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٣٠ هـ – ١٠٩٣ هـ) تحقيق عبد العزيز رباح – أحمد يوسف دقاق دار المأمون للتراث، بيروت ، الطبعة: (جـ ١ – ٤) الثانية، (جـ ٥ – ٨ الأولى) عام ١٣٩٣ – ١٤١٤ هـ.

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك لنور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت ٩٠٠هـ) ، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان ، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م .
- شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) لابن مالك ت ٦٧١هـ ، تح د /عبدالرحمن السيد ، ود/ محمد بدوي المختون ، ط هجر للطباعة والنشر ، ط أولى ١٤١٠ هـ /١٩٩٠م.
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي(ت٦٦٩هـ) الشرح الكبير ، تحقيق د/صاحب أبو جناح (دون).
- شرح ديوان المتنبي لأبي البقاء العكبري البغدادي (ت ٦١٦هـ) ، تحقيق: مصطفى السقا/وإبراهيم الأبياري/وعبد الحفيظ شلبي ، دار المعرفة – بيروت (دون).
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، لجمال الدين ابن هشام (ت ٧٦١هـ) ، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا(دون).
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ( ت ٦٧٢هـ ) ومعه منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد دار التراث القاهرة ، الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ . ١٩٨٠م .
- شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي(ت٦٨٦هـ) تحقيق أحمد السيد أحمد ، طبعة المكتبة التوفيقية(دون).
- شرح الكافية الشافية لابن مالك (ت ٦٧٢هـ) تح/عبد المنعم أحمد هريدي ط/جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، ط أولى (دون) .
- شرح الكافية لبدر الدين بن جماعة(ت٧٣٣هـ) تحقيق وتعليق د محمد محمد داود، ط/ دار المنار ٢٠٠٠م.
- شرح كتاب الحدود للفاكهي(ت٩٧٢) تحقيق د/المتولي رمضان أحمد الدميري، طبعة ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي ت (٣٦٨هـ) تحقيق / أحمد حسن مهدلي ، وعلي سيد علي ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ٢٠٠٨.
- شرح المعلقات السبع لحسين بن أحمد بن حسين الزَّوْزَني، أبي عبد الله (ت ٤٨٦هـ)، دار احياء التراث العربي ، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢ م.
- شرح المفصل لابن يعيش (ت٦٤٣هـ) ، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه د / إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ . ٢٠٠١م .
- شرح المقدمة المحسبة لطاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت ٤٦٩ هـ) تحقيق خالد عبد الكريم المطبعة العصرية – الكويت ، الطبعة الأولى ١٩٧٧ م.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ت (٦٨٦هـ) تحقيق / محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية بيروت . لبنان الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ . ٢٠٠٠م .

- شرح الوافية شرح الكافية لأبي عمرو عثمان بن الحاجب(ت٦٤٦هـ) دراسة وتحقيق د/ موسى بناي علوان العليلي، مطبعة الآداب في النجف الأشرف، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- شعر عبد الله بن الزبعرى جمع د/يحيى الجبوري ، ط/مؤسسة الرسالة . بيروت ، ط/ ثانية ١٤٠١هـ /١٩٨١ .
- غرائب التفسير وعجائب التأويل لأبي القاسم برهان الدين الكرماني، (ت نحو ٥٠٥هـ) دار القبلة للثقافة الإسلامية ـ جدة، مؤسسة علوم القرآن ـ بيروت (دون).
- الفصول المفيدة في الواو المزيدة لصلاح الدين أبي سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (ت ٧٦١هـ) تحقيق: حسن موسى الشاعر ، دار البشير – عمان ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.
- كتاب العين للخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت ١٧٠هـ) تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي – دار ومكتبة الهلال(دون).
- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني (المتوفى: ٦٤٣ هـ) تح: محمد نظام الدين الفتيح ، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة – السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م
- الكتاب لسيبويه (عمرو بن عثمان بن قنبر ت ١٨٠هـ) تحقيق وشرح / عبد السلام محمد هارون مطبعة الخانجي . القاهرة ، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨ م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري. ط/ دار الكتاب العربي – بيروت ط ثالثة / ١٤٠٧ هـ ، ومعه تخريج أحاديثه للزيلعي .
- الكناش في فني النحو والصرف الكناش في فني النحو والصرف لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد بن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (ت ٧٣٢ هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ٢٠٠٠ م.
- الكنز في القراءات العشرلأبي محمد، عبد الله بن عبد المؤمن الواسطيّ المقرئ (ت ٧٤١هـ)، تحقيق: د. خالد المشهداني ، مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م .
- لسان العرب تأليف / محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري ، دار صادر– بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤١٤ هـ .
- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري(ت ٦١٦هـ) تح/ غازي مختار طليمات، دار الفكر، ط أولى ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م .
- اللامات لأبي القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) تح/ مازن المبارك ، ط/ دار الفكر ـ دمشق ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

- اللمحة في شرح الملحة لأبي عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت ٧٢٠هـ) تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي ، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية – الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
- ليس في كلام العرب لابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) تح/ أحمد عبد الغفور عطار ، ط/ مكة المكرمة، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .
- المبسوط في القراءات العشر لأحمد بن الحسين بن مِهْران النيسابوريّ (ت ٣٨١هـ) تح/ سبيع حمزة حاكيمي ، ط/ مجمع اللغة العربية ـ دمشق ١٩٨١ م .
- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (علي بن إسماعيل ت: ٤٥٨هـ) تحقيق د / عبد الحميد هنداوي ، ط/ دار الكتب العلمية ، بيروت . الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ/ ٢٠٠٠ م.
- المسائل البصريات لأبي علي الفارسي( ت ٣٧٧هـ) ت/محمد الشاطر أحمد محمد مطبعة المدني القاهرة ط/أولى ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسيّ (ت ٣٧٧ هـ) تحقيق: د. حسن هنداوي، الأستاذ المشارك في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية فرع القصيم ، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق – دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.
- المساعد على تسهيل الفوائد لبهاء الدين بن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، الناشر: جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق – دار المدني، جدة)، الطبعة الأولى (١٤٠٠ – ١٤٠٥ هـ).
- معاني القرآن للأخفش ( أبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش )( ت ٢١٥هـ) تح / د. هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي القاهرة الطبعة الأولى ١٤١١ هـ . ١٩٩٠م.
- معاني القرآن للفراء (ت ٢٠٧هـ)، تح: أحمد يوسف النجاتي /و محمد علي النجار ، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي ، ط: دار المصرية للتأليف والترجمة – ط أولى (دون).
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج تح/د عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب بيروت ط/ أولى ١٤٠٨هـ /١٩٨٨م .
- معجم مقاييس اللغة أبي الحسين أحمد بن فارِس بن زكَرِيّا تح/عبد السَّلام محمد هَارُون ط/دار الفكر ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام (ت ٧٦١هـ) المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله ، دار الفكر – دمشق ، الطبعة السادسة، ١٩٩٨م .
- مفاتيح الغيب (التفسير الكبير) لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الثالثة١٤٢٠هـ.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي(٧٩٠ هـ) تح/ مجموعة محققين، طبعة مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ط أولى١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى» لبدر الدين العيني (ت ٨٥٥ هـ) تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية ، الطبعة الأولى ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م.
- المقتضب للمبرد (ت ٢٨٥ هـ) تح/محمد عبد الخالق عضيمة ، ط/ عالم الكتب . بيروت (دون).
- نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي لأبي القاسم السهيلي (ت ٥٨١هـ) دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٢ – ١٩٩٢ م.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) تح/ إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار– الزرقاء – الأردن ، الطبعة الثالثة ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥ م.
- النشر في القراءات العشر لابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، تصحيح الشيخ/علي محمد الضباع(ت ١٣٨٠ هـ) طبعة دار الكتب العلمية ، (دون) .
- الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه لمكي بن أبي طالب القيسي(ت ٤٣٧هـ) مجموعة رسائل جامعية بجامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي، ط/ مجموعة بحوث الكتاب والسنة ـ كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة الشارقة، طبعة أولى ١٤٢٩ هـ / ٢٠٠٨م.
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية للسيوطي ( ت٩١١هـ) تح/ عبد الحميد هنداوي ، طبعة المكتبة التوفيقية – مصر (دون) .
- الوسيط في تفسير القرآن المجيد لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي (ت ٤٦٨هـ) ، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، والدكتور أحمد محمد صيرة، والدكتور أحمد عبد الغني الجمل، والدكتور عبد الرحمن عويس ، قدمه وقرظه: الأستاذ الدكتور عبد الحي الفرماوي ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ – ١٩٩٤م.